

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الثالث
مركز التجارة الدولية



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103X

[١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤]

المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	كتابا الإحالة
٧	الأول تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات
٩	الثاني التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات
٩	موجز
١٣	ألف - الولاية والنطاق والمنهجية
١٤	باء - النتائج والتوصيات
١٤	١ - متابعة التوصيات السابقة
١٤	٢ - الاستعراض المالي
٢٠	٣ - التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٢	٤ - قاعدة بيانات الخبراء الاستشاريين
٢٥	جيم - إفصاحات الإدارة
٢٥	١ - شطب خسائر النقدية وحسابات القبض والممتلكات
٢٥	٢ - الإكراميات
٢٥	٣ - حالات الغش والغش الافتراضي
٢٦	دال - شكر وتقدير
	المرفق
٢٧	حالة تنفيذ توصيات المجلس لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١
٣١	الثالث المصادقة على صحة البيانات المالية

٣٢	الرابع التقرير المالي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣
٣٢	ألف - مقدمة
٣٧	باء - الاستعراض العام
	المرفق
٤١	معلومات تكميلية
٤٢	الخامس البيانات المالية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣
	أولا - بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق عن فترة
٤٣	السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣
	الجدول ١-١ التبرعات الواردة لأنشطة التعاون التقني عن فترة السنتين المنتهية في
٤٥	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣
	ثانيا - بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر
٤٨	٢٠١٣
٥٠	ثالثا - بيان التدفقات النقدية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ .
	رابعا - الصندوق العام: بيان الاعتمادات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر
٥٢	٢٠١٣
٥٣	ملاحظات على البيانات المالية

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

وفقاً للقاعدة ٦-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أتشرف بتقديم حسابات مركز التجارة الدولية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتي أوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب وقد أعدَّ المراقب المالي هذه البيانات المالية وصدَّق على صحتها.

وتُحال أيضاً نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(توقيع) بان كي - مون

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة من رئيس مجلس مراجعي
الحسابات إلى رئيس الجمعية العامة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات المتعلق بالبيانات المالية
لمركز التجارة الدولية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(توقيع) سير أمياس ش.إ. مورش
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

راجعنا البيانات المالية المرفقة لمركز التجارة الدولية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التي تشمل بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطات وأرصدة الصناديق (البيان الأول)؛ وجدول التبرعات الواردة لأنشطة التعاون التقني (الجدول ١-١)؛ وبيان الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصناديق (البيان الثاني)؛ وبيان التدفقات النقدية (البيان الثالث)؛ وبيان الاعتمادات (البيان الرابع)؛ والملاحظات على البيانات المالية.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

تقع على عاتق الأمين العام مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها بنزاهة وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة ووضع ما يُعتبر ضرورياً من تدابير الرقابة الداخلية لإتاحة إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الغش أو الغلط.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في هذه البيانات المالية بناءً على مراجعتنا للحسابات. وقد أجرينا المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير امتثالنا للشروط الأخلاقية والتخطيط لإجراء مراجعة الحسابات وأداء المراجعة للتأكد بقدر معقول من خلو البيانات من الأخطاء الجوهرية.

وتنطوي مراجعة الحسابات على إجراءات تهدف إلى الحصول على أدلة متعلقة بصحة المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. ويعتمد اختيار تلك الإجراءات على ما يرتبه مراجع الحسابات، بما في ذلك تقييم احتمالات ورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الغلط. ولدى تقييم تلك الاحتمالات، ينظر مراجع الحسابات في تدابير الرقابة الداخلية التي يأخذ بها الكيان المعني لإعداد بياناته المالية وعرضها بشكل نزيه، بهدف وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تناسب الظروف القائمة، لا إبداء الرأي في مدى فعالية تدابير الرقابة الداخلية التي يأخذ بها هذا الكيان. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى سلامة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، فضلاً عن تقييم كيفية عرض البيانات المالية عموماً.

ونرى أن الأدلة التي استقينها من مراجعة الحسابات توفر أساساً كافياً ومناسباً لرأينا بشأن مراجعة الحسابات.

الرأي

يرى مجلس مراجعي الحسابات أن البيانات المالية تعرض على نحو نزاهة، من جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي لمركز التجارة الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأداء المركز المالي وتدفقاته النقدية عن فترة السنتين المنتهية آنذاك، وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، نرى أن معاملات مركز التجارة الدولية التي اطلعنا عليها أو فحصناها في إطار مراجعتنا للحسابات، كانت من جميع الجوانب الجوهرية متمشية مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ومع السند التشريعي.

ووفقاً للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضاً تقريراً مطولاً عن مراجعتنا لحسابات مركز التجارة الدولية.

(توقيع) سير أمياس ش. إ. مورش
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) ليو جياي
المراجع العام للحسابات في الصين
(توقيع) لودوفيك س. ل. أوتوه
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في جمهورية تنزانيا المتحدة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

مركز التجارة الدولية هو وكالة للتعاون التقني يشترك في تمويلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ويعمل المركز على حفز صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وقد راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية لمركز التجارة الدولية واستعرض عملياته عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١). وجرى مراجعة الحسابات من خلال فحص المعاملات والعمليات المالية في مقر مركز التجارة الدولية في جنيف. وجرى تنسيق عمل المجلس مع عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تجنباً لتكرار الجهود المبذولة.

نطاق التقرير

يتناول التقرير مسائل ينبغي، في رأي المجلس، توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نوقش التقرير مع إدارة مركز التجارة الدولية، التي عرضت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

وأُجريت مراجعة الحسابات، في المقام الأول، لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البيانات المالية تقدم عرضاً نزيهاً للوضع المالي لمركز التجارة الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية عن فترة السنتين المنتهية آنذاك، وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وشملت مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية والضوابط الداخلية وفحصاً دقيقاً للسجلات المحاسبية، وغير ذلك من القرائن الداعمة بقدر ما ارتآه المجلس ضرورياً لكي يتكوّن لديه رأي بشأن البيانات المالية.

واستعرض المجلس أيضاً عمليات مركز التجارة الدولية بموجب أحكام البند ٧-٥ من النظام المالي للأمم المتحدة، الذي يتيح للمجلس أن يبدي ملاحظات عن كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي والضوابط المالية الداخلية، وبوجه عام، بشأن إدارة العمليات وتنظيمها. ويفيد المجلس في هذا التقرير، إضافة إلى تقديم شرح بشأن المسائل المالية

المتعلقة بمركز التجارة الدولية، عن التقدم الذي أحرزه المركز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن قاعدة بياناته للخبراء الاستشاريين التي بدأ تشغيلها حديثاً.

رأي مراجعي الحسابات

أصدر المجلس رأياً غير مشفوع بأي تحفظات على البيانات المالية لمركز التجارة الدولية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد رأي المجلس في الفصل الأول من هذا التقرير.

النتائج الرئيسية

الإدارة المالية

يفيد مركز التجارة الدولية عن أرصدة احتياطات سلبية قدرها ١٢,١ مليون دولار (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: أرصدة احتياطات سلبية قدرها ١٠,٦ ملايين دولار) إذ لا تتوافر للمنظمة أصول كافية لتغطية خصومها. ويُعزى ذلك، في المقام الأول، إلى حجم الالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة بالموظفين، التي تقدّر حالياً بمبلغ ٦٢,١ مليون دولار، وهي التزامات غير مموّلة. وستستمر هذه الخصوم في النمو، وسيتواصل معها ارتفاع عدد المستفيدين.

ويدرك مركز التجارة الدولية أن لا بد له من تكوين فهم أفضل لكامل تكاليف الأنشطة المنفذة في إطار المشاريع، بهدف تقييم ما إذا كانت معدلات الإنفاق العام الحالي تغطي التكاليف الكاملة للعمليات. وقد اتُخذت مبادرات لتطوير منهجية المركز المتعلقة بتقدير التكاليف، لكن يمكن بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

أحرز مركز التجارة الدولية تقدماً جيداً في استعداداته لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وقد تأكدت الآن جميع السياسات المحاسبية الرئيسية، وباتت الأرصدة الافتتاحية للمعايير المحاسبية الدولية جاهزة لاعتماد الصيغة النهائية في الموعد المقرر. وينبغي للمعايير المحاسبية الدولية أن تتيح للمركز تحسين نوعية معلوماته المالية، مما سيمكّنه من مراقبة العمليات بشكل أفضل وتعزيز نوعية اتخاذ القرارات والإدارة المالية. وتتضمن خطة المركز المتعلقة بتحقيق الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية وصفا لهذه الفوائد أيضاً؛ لكن تقرير المركز المتعلق بـ "المكاسب" لا ينطوي على رؤية للفوائد الحقيقية التي يمكن أن تنشأ عن المعايير المحاسبية الدولية في موازنة مبادرات المركز على نطاق أوسع، ومنها إطار الإدارة القائمة على النتائج ومنهجية تقدير التكاليف.

قاعدة بيانات الخبراء الاستشاريين

يعتمد مركز التجارة الدولية على الخبراء الاستشاريين وفراى المتعاقدين لدعم عمله. وخلال فترة السنتين، أنفق المركز ٢١ ٧ مليون دولار على هذه الخدمات. وأنشأ قاعدة بيانات متكاملة متاحة على الإنترنت للخبراء الاستشاريين وبدأ بتشغيلها، واعتمد نظاماً آلياً لعملية تعيين الموظفين. ورغم أن هذه الخطوة تتيح نهجاً أكثر كفاءة لتعيين الاستشاريين، فإنها لا توفر حتى الآن عنصر الشفافية فيما يتعلق بعملية استقدام الموظفين.

الاستنتاج العام الذي توصل إليه المجلس

يفيد مركز التجارة الدولية عن أرصدة احتياطات سلبية قدرها ١٢,١ مليون دولار، حيث لا تتوافر للمنظمة أصول كافية لتغطية التزاماتها الطويلة الأجل المتعلقة بالموظفين، البالغة ٦٢,١ مليون دولار. وتستهلك تكاليف الموظفين والأفراد العاملين في المركز نسبة متزايدة من المساهمات الإجمالية الواردة، إذ تبلغ حالياً ٧٩ في المائة ومن المرجح أن يتواصل هذا الاتجاه. ورغم اتخاذ المركز خطوات محددة، فإنه لا يُلمّ تماماً بعد بالتكاليف الكاملة المترتبة على أنشطته وفي هذا الصدد، يمثل عنصر الشفافية في تقدير تكاليف المشاريع عاملاً ضرورياً للإلمام بالتكلفة الكاملة للعمليات.

وعلى ضوء النتائج أعلاه، يقدم المجلس توصيات مفصلة في التقرير الرئيسي. وباختصار، تدعو التوصيات الرئيسية إلى قيام مركز التجارة الدولية بما يلي:

(أ) العمل بانتظام على إبلاغ كل من الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بمستوى التمويل المتوقع اللازم في المستقبل لدعم التزامات نهاية الخدمة؛

(ب) مواصلة تطوير خطة المشاريع المتعلقة بوضع منهجية لتقدير التكاليف، بما في ذلك القيام بتحديد المراحل والنواتج الرئيسية من أجل إتاحة الرصد الفعال للمشاريع؛

(ج) إجراء تحديد واضح للأهداف ولل فوائد المتوخاة على نطاق أوسع من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ووضع منهجية لتتبع الفوائد المحققة وإدارتها؛

(د) توفير أدلة أدق عن عملية تقييم ثلاثة مرشحين عند استقدام الخبراء الاستشاريين؛ وكفالة خضوع عمليات تقييم الأداء لضمان النوعية.

التوصيات السابقة

نفّذ مركز التجارة الدولية ١١ توصية تنفيذاً كاملاً من أصل التوصيات الـ ٢٠ التي قدمها المجلس في تقريره عن البيانات المالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (أي ما يمثل نسبة ٥٥ في المائة من المجموع)، وكانت ٧ توصيات قيد التنفيذ (٣٥ في المائة من المجموع)، ولم تنفّذ توصية واحدة (٥ في المائة من المجموع)، وكانت توصية أخرى قد تجاوزتها الأحداث (٥ في المائة من المجموع). ويتضمن مرفق هذا الفصل شرحاً مفصلاً عن جميع التوصيات السابقة.

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

١ - مركز التجارة الدولية هو وكالة للتعاون التقني يشترك في تمويلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ويعمل المركز على حفز صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ويبلغ عدد موظفيه ٢٨٤ موظفاً.

٢ - وراجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للمركز واستعرض عملياته عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١). وجرّت مراجعة الحسابات وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فضلاً عن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب تلك المعايير امتثال المجلس للشروط الأخلاقية والتخطيط لإجراء مراجعة الحسابات وأدائها للتأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.

٣ - وأُجريت مراجعة الحسابات، في المقام الأول، لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البيانات المالية تقدم عرضاً نزيهاً للوضع المالي لمركز التجارة الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وأدائه المالي وتدقيقاته النقدية عن فترة السنتين المنتهية آنذاك، وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وشمل ذلك تقييماً لما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية قد جرى تكبدها للأغراض التي وافقت عليها مجالس الإدارة، وما إذا كانت الإيرادات والنفقات قد صُنفت وسُجلت بشكل سليم وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وشملت مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية والضوابط الداخلية، وفحصاً دقيقاً لسجلات المحاسبة وغير ذلك من القرائن الداعمة بقدر ما ارتآه المجلس ضرورياً لكي يتكوّن لديه رأي بشأن البيانات المالية.

٤ - واستعرض المجلس أيضاً عمليات المركز بموجب البند ٧-٥ من النظام المالي للأمم المتحدة، مع التركيز على تعيين الخبراء الاستشاريين. وفي معرض مراجعة الحسابات، أجرى أعضاء المجلس زيارة إلى مقر المركز في جنيف. وواصل المجلس عمله بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكفالة تغطية منسّقة.

٥ - ويتناول هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. ونوقش تقرير المجلس مع إدارة مركز التجارة الدولية التي عُرِضت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

باء - النتائج والتوصيات

١ - متابعة التوصيات السابقة

٦ - نفذ المركز ١١ توصية تنفيذاً كاملاً من بين التوصيات الـ ٢٠ التي قدمها المجلس في تقريره عن البيانات المالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (أي ما يمثل نسبة ٥٥ في المائة من المجموع)، وكانت ٧ توصيات قيد التنفيذ (٣٥ في المائة من المجموع)، ولم تنفذ توصية واحدة (٥ في المائة من المجموع)، وكانت توصية أخرى قد تجاوزتها الأحداث (٥ في المائة من المجموع). ويتضمن مرفق هذا الفصل شرحاً مفصلاً عن جميع التوصيات السابقة.

٧ - لم تنفذ التوصية السابقة الداعية إلى أن يستعرض المركز منهجيته لقيد تكاليف دعم البرامج وأن يكفل قيد كامل تكاليف الموظفين على حساب جميع المشاريع، وهي توصية يجري تكرارها في هذا التقرير. كما يؤكد هذا التقرير مجدداً التوصية التي لم تنفذ بعد، الواردة في تقرير المجلس عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/63/5 (Vol III))، بضرورة أن يضع المركز خطة تمويل لتغطية التزامات نهاية الخدمة. أما التوصية المعلقة التي ترد في تقرير المجلس عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/65/5 (Vol III))، الفصل الثاني، الفقرة ٢٢) بأن يقوم المركز بتحليل الأثر الذي يحدثه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إجراءاته الإدارية والمالية، والتي لم يجر تكرارها في التقرير المتعلق بفترة السنتين السابقة، فتعتبر الآن منفذة من خلال وضع بيانات الإجراءات الهادفة إلى دعم السياسات المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨ - وباستثناء التوصيات التي جرى تكرارها في هذا التقرير، يرى المجلس أن المركز قد أحرز تقدماً كافياً بشأن التوصيات المنفذة جزئياً، وسيتناول المجلس تلك التوصيات مجدداً في إطار مراجعته المقبلة للحسابات.

٢ - الاستعراض المالي

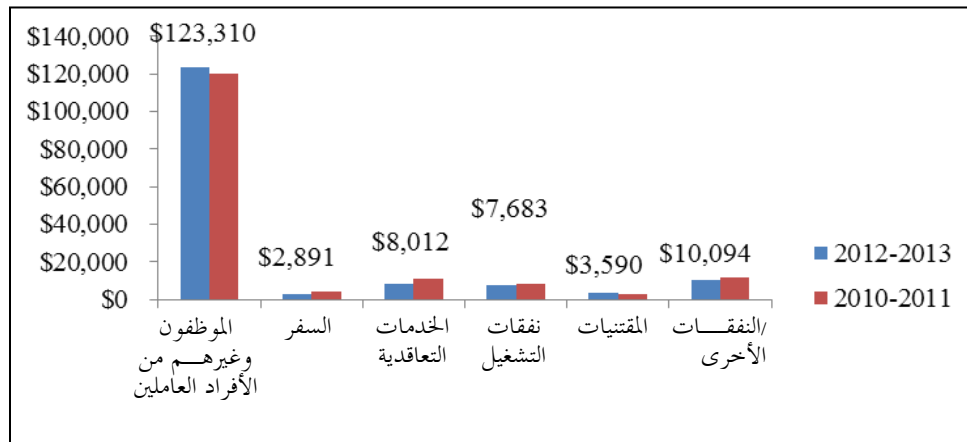
٩ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أبلغ المركز عن رصيد سلمي لصافي الأصول قدره ١١٢ مليون دولار (٢٠١١: رصيد سلمي قدره ١٠,٦ ملايين دولار). ويُعزى ذلك إلى الالتزامات غير الممولة المتعلقة بنهاية الخدمة وفترة ما بعد التقاعد، التي تقدّر بمبلغ ٦٢,١ مليون دولار، والتي لا تقابلها بالكامل فوائض في الصناديق الأخرى. وخلال فترة السنتين الحالية، أبلغ المركز عن إيرادات قدرها ١٥٨,٦ مليون دولار، وهي إيرادات متسقة مع فترة السنتين السابقة (٢٠١١: ١٥٩,٩ مليون دولار) وأُبلغ عن نفقات قدرها ١٥٥,٦ مليون دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٢,٢ مليون دولار مقارنةً بفترة السنتين السابقة.

(٢٠١١: ١٥٧,٨ مليون دولار). وتغلب على نفقات المركز تكاليف الموظفين والأفراد العاملين فيه، على نحو ما هو متوقع من منظمة للخدمات (انظر الشكل ثانياً - ١). وخلال فترة السنتين، أجرى المركز خفضاً لتكاليف السفر والخدمات التعاقدية وغيرها من التكاليف، بمبلغ قدره ٥,٣ ملايين دولار، لتمويل زيادة قدرها ٣,١ ملايين دولار في تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد العاملين.

الشكل ثانياً - ١

نفقات مركز التجارة الدولية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: البيانات المالية لمركز التجارة الدولية.

١٠ - وأبلغ المركز عن نقدية قدرها ٥٦,١ مليون دولار (٢٠١١: ٥٦,٠ مليون دولار) يُحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك للأمم المتحدة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان مبلغ ٤٢,١ مليون دولار من النقدية يتعلق بأرصدة محتفظ بها في مشاريع التعاون التقني، ومنها مبلغ ٣٣,٠ مليون دولار في شكل رصيد حر، ومبلغ ٥,٤ ملايين دولار محتفظ به كاحتياطي تشغيلي. وقد أنشئ هذا الاحتياطي لتغطية التأخيرات في دفع المساهمات التي جرى التعهد بها والتعويض عن أي نقص في إيرادات الصناديق الاستثمارية.

التحليل المالي

١١ - استعرض المجلس الأداء المالي للمركز على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية، ولاحظ بوجه خاص النسبة المتزايدة لتكاليف المركز والتزاماته المتعلقة بموظفيه والأفراد

العاملين فيه. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بلغت تكاليف موظفي المركز والأفراد العاملين فيه ٧٣ في المائة من مجموع المساهمات؛ وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، استهلكت هذه التكاليف نسبة ٧٩ في المائة من مجموع المساهمات (انظر الشكل ثانياً - ٢).

الشكل ثانياً - ٢

تحليل استحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٩-٢٠٠٨
١٥٦ ٢٨٦	١٥٦ ٥٧٠	١٣٧ ٣٢٠
١٢٣ ٣١٠	١٢٠ ٢٢٤	١٠٠ ٥١٥
% ٧٨,٩	% ٧٦,٨	% ٧٣,٢

المصدر: البيانات المالية لمركز التجارة الدولية.

(أ) يشمل مجموع المساهمات الاشتراكات المقررة، والتبرعات، والأموال الواردة في إطار الترتيبات المشتركة بين المنظمات.

١٢ - وفي موازاة النمو المسجل في تكاليف الموظفين السنوية، ازدادت التزامات المركز المتعلقة بنهاية خدمة الموظفين وفترة ما بعد التقاعد. ولا تموّل هذه الالتزامات إلا أولاً بأول وليس حال استحقاقها، مما يؤدي إلى إفادة المركز عن احتياطيّات سلبية في بياناته المالية. ورغم أن لدى المركز ما يكفي من الأصول لتغطية التزاماته الحالية الفورية، فإن النسبة العامة للميسرة لديه، التي تأخذ بعين الاعتبار نسبة الالتزامات إلى الأصول، تُظهر أنه سيواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماته على الأمد الطويل لأنه لا تتوافر لديه أصول كافية لتغطية الالتزامات المبلّغ عنها.

الشكل ثانياً - ٣

النسب المالية

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩
نسبة السيولة ^(أ)		
٣,٤٤	٣,٨٤	٤,٩٥
(نسبة الأصول الجارية إلى الخصوم الجارية)		
مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم ^(ب)		
٠,٨٥	٠,٨٦	١,١٥
(نسبة الأصول إلى الخصوم)		
نسبة النقدية ^(ج)		
٢,٧٤	٣,٢٢	٤,٤٢
(النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم الجارية)		
نسبة اختبار السيولة ^(د)		
٠,٧٠	٠,٧٦	١,٠٧
(النقدية + الاستثمارات + الحسابات المستحقة القبض إلى مجموع الخصوم)		
٦٢ ١٤٦	٦٠ ١١٦	٤١ ٥٦٩
التزامات نهاية الخدمة بآلاف دولارات الولايات المتحدة		
٪ ٧٥	٪ ٧٨	٪ ٧٧
التزامات نهاية الخدمة كنسبة مئوية من الخصوم		

المصدر: البيانات المالية لمركز التجارة الدولية عن الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢.

- (أ) يشير ارتفاع نسبة السيولة إلى قدرة الكيان على سداد التزاماته القصيرة الأجل سداداً كاملاً.
- (ب) يمثل ارتفاع النسبة مؤشراً جيداً للميسرة.
- (ج) تمثل نسبة النقدية مؤشراً عن سيولة الكيان، بقياس المبالغ النقدية ومكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة في الأصول الجارية لتغطية الخصوم الجارية.
- (د) تتيح نسبة اختبار السيولة مؤشراً أكثر اعتدالاً بالمقارنة مع نسبة السيولة لأنها تستثني المخزونات والأصول الجارية الأخرى التي يصعب أكثر تحويلها إلى نقد. ويشير ارتفاع نسبة اختبار السيولة إلى درجة أعلى من السيولة في الوضع المالي الحالي.

١٣ - وركز المجلس سابقاً على أنه ينبغي لمركز التجارة الدولية السعي إلى قيد كامل للتكاليف المتعلقة بالموظفين، بما في ذلك التزامات نهاية الخدمة، على حساب جميع المشاريع. غير أن المركز قد اعتمد موقف الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦٨). بمواصلة اتباع جميع الصناديق لنهج دفع الاستحقاقات أولاً بأول في الوقت الحاضر. وتمشيا مع الزيادة في نسبة الإنفاق على الموظفين والنققات ذات الصلة، فقد ازداد حجم التزامات نهاية الخدمة

من ٤١,٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٦٢,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وستستمر هذه الالتزامات في النمو وستستهلك نسبة متزايدة من الميزانية لتمويلها.

١٤ - ويوصي المجلس بأن يُبلغ المركز بانتظام كلاً من الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بمستوى التمويل المتوقع اللازم في المستقبل لدعم التزامات نهاية الخدمة.

تقدير تكاليف الأنشطة

١٥ - يدرك المركز أنه يتعين أن يكون لديه إلمام أفضل بالتكاليف الكاملة لأنشطته. ومن شأن وضع منهجية لتقدير التكاليف، بما يشمل تسعير التكاليف الإدارية، أن يساعد على إجراء مقارنات بين التكاليف وإدارة الأداء في المستقبل. وقد بدأ المركز بتنفيذ مشروع لتحليل التكاليف بالتركيز على تقدير التكاليف المتعلقة بنواتج المشاريع وأنشطتها. وكشفت المرحلة التجريبية، التي تغطي ١٧ في المائة من نفقات مشاريع عام ٢٠١٢، أنه من الصعب ربط التكاليف بنواتج محددة. ولذا وُضعت منهجية لتقسيم مجموع التكاليف على النواتج. وفي حين كان المركز لا يزال، وقت إجراء مراجعة الحسابات، في مرحلة متابعة التصميم المتعلق بتحليل التكاليف الناجمة عن مشاريعه الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، فقد أبلغ المجلس في وقت لاحق أنه قام بتطبيق المنهجية على جميع المشاريع لإتاحة إجراء مقارنة أنجع لتكاليف النواتج. وينظر المركز أيضاً في قابلية نظام الأمم المتحدة المركزي الجديد لتخطيط الموارد (أوموجا) على توفير المساعدة في تقدير تكاليف الأنشطة.

تكاليف دعم البرامج

١٦ - يدير مركز التجارة الدولية ما يزيد على ٢٠٠ مشروع من مشاريع التعاون التقني دعماً لتحقيق أهدافه. وفي إطار السعي إلى استرداد النفقات العامة التي يجري تكبدها في إدارة هذه الأنشطة، يُجسّ رسم عن تكاليف دعم البرامج تتراوح نسبته بين ٧ و ١٣ في المائة من النفقات. وفي عام ٢٠١٣، فُرضت النسبة الأعلى من ذلك الرسم على ٨٢ في المائة من المشاريع. وكان قد جرى تحديد تلك النسبة في عام ١٩٨٠ عندما أقرتها الجمعية العامة لاستخدامها في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وكان الغرض من فرض الرسم استرداد النفقات الإضافية التي يجري تكبدها في إطار دعم الأنشطة الممولة من مساهمات خارجة عن الميزانية، وكفالة ألا تُفكّد أي تكلفة إضافية على حساب الأموال المقررة أو الموارد الأساسية الأخرى.

١٧ - وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وعلى نحو ما جرى الإبلاغ عنه في البيانات المالية، دُفعت تكاليف دعم البرامج التي تكبدتها المشاريع، البالغ قدرها ٨,٥ ملايين دولار و ٩,٢ ملايين دولار، من الأموال المخصصة لدعم البرامج، وهذا ما أدى إلى انخفاض أرصدة احتياطيّات تكاليف دعم البرامج. وكانت التكاليف تتعلق، في أغلبها، بالموظفين وسائر الأفراد العاملين في المركز، وتمثل نسبة من نفقات عامة معينة، مثل الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف. لكن المركز لا يعمل على تقسيم جميع التكاليف على النواتج؛ وعلى سبيل المثال، فقد جرت تلبية تكاليف تشغيل مبنى المقر في جنيف بالكامل (حوالي ٣ ملايين دولار) من الميزانية العادية.

١٨ - وكشف تحليل البيانات المالية أن حوالي ٧٧ في المائة من تكاليف أنشطة التعاون التقني تتعلق بالموظفين وسائر الأفراد العاملين، بما في ذلك الخبراء الاستشاريون، وأن ٨ في المائة منها تتعلق بالخدمات التعاقدية، و ٣ في المائة بالسفر، وأن التكاليف المتبقية تتعلق بالنفقات الأخرى مثل المعدات والتدريب. وفي ظل عدم توافر معلومات دقيقة عن التكاليف الكاملة لكل وجه رئيسي من أوجه الإنفاق، ليس بإمكان المركز أن يحدد ما إذا كان مستوى المعدلات الحالية لتكاليف دعم البرامج عند عتبة مرتفعة جداً، مما يؤدي إلى استرداد زائدٍ للتكاليف، أو أنه عند عتبة منخفضة جداً تحول دون استرداد جميع التكاليف الإضافية لدعم برامج التعاون التقني.

١٩ - ومع الإقرار بسياسة الأمم المتحدة الحالية لقيّد تكاليف دعم البرامج، يوصي المجلس بأن يستعرض مركز التجارة الدولية ما إذا كانت المعدلات الحالية لدعم البرامج تتيح استرداد التكاليف الكاملة للمشاريع.

٢٠ - ويقترح المركز، في إطار وضع إجراءات تقدير التكاليف، إدراج تكاليف كل وحدة من وحدات أنشطة دعم المشاريع، وبيان التبرعات العينية، ومواصلة تحليل الدعم المقدم من الميزانية العادية إلى نواتج المشاريع. وقد وضع المركز خطة مشروع تغطي الفترة الممتدة حتى مطلع عام ٢٠١٥؛ لكن الخطة لا تبين المراحل أو النواتج الرئيسية المتوخاة.

٢١ - ويوصي المجلس بقيام مركز التجارة الدولية بما يلي:

- (أ) مواصلة تطوير خطة مشروعه المتعلقة بمنهجية تقدير التكاليف، وتضمينها المراحل والنواتج الرئيسية لإتاحة الرصد الفعال للمشروع؛
- (ب) إجراء تحليل دقيق للتكاليف الناجمة في الميزانية العادية للمركز تيسيراً لتقدير التكاليف الكاملة للمشاريع.

٢٢ - وأبلغ المركزُ المجلس بأن هذا المشروع جارٍ حالياً، وسيستعرض المجلس النتائج ذات الصلة أثناء مراجعته المقبلة للحسابات.

٣ - التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٣ - بدأ المركز بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتُعترف المحاسبة القائمة على أساس الاستحقاق في إطار المعايير المحاسبية الدولية بالمعاملات وغيرها من الأحداث عند حدوثها، وليس فقط عندما يتم استلام النقدية أو ما يعادلها أو عندما يتم دفعها. وهكذا تُدرج المعاملات والأحداث في السجلات المحاسبية ويُعترف بها في البيانات المالية للفترات التي تتعلق بها. وليس لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية أثر على المعاملات المالية الأساسية للمركز أو أنشطته، ولكنه يُدخل مصطلحات جديدة ويغيّر طريقة معالجة المعاملات وعرضها في البيانات المالية.

٢٤ - وينطوي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على بعض التحديات بالنسبة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يُضاف إليها تحديان آخران بالنسبة إلى مركز التجارة الدولية وهما: الالتزام بشرط الإبلاغ الشئائي العملة، وكون المركز كياناً خاضعاً لتدقيق مشترك. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس أن المراجع الخارجي للحسابات قد أصدر رأياً مشفوعاً بتحفظات عند مراجعة البيانات المالية لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠١٢، حيث لم يكن ممكناً لمنظمة التجارة العالمية تسجيل مركز التجارة الدولية بوصفه مشروعاً مشتركاً في بياناتها المالية نظراً لاختلاف معايير الإبلاغ المالي.

إدارة المشاريع وتحقيق الفوائد

٢٥ - حافظ مركز التجارة الدولية على خطة مشروع مستوفاة وسجل مخاطر مستكمل فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتحدّد خطة المشروع ٧٧ مهمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بنجاح، بما في ذلك المهام المطلوبة للأرصدة الافتتاحية، والبيانات الكاملة الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية لعام ٢٠١٤. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، عند إعداد مراجعة الحسابات النهائية للمجلس، حدّدت الخطة ست حالات تأخير، يتعلق أهمها بالاتفاق القائم مع الأمم المتحدة بشأن إجراءات التشغيل الداخلية للمعايير المحاسبية الدولية. ويرى المركز أن أهم المخاطر الماثلة أمام المشروع تتمثل في القدرة على الإبلاغ عن الميزانية بالفرنكات السويسرية.

٢٦ - وتطبيقُ المعايير المحاسبية الدولية ليس غاية في حد ذاته، لكن ينبغي استخدامه لتحسين المساءلة والإدارة المالية. وفي حين ستجلى الفوائد الكاملة لهذه المعايير مع مرور

الوقت، فقد أعدَّ المركز تقريراً متعلقاً بـ ”المكاسب“ الناشئة عن المعايير، ويتتبع التقرير أيضاً الفوائد المحتملة من تطبيقها.

٢٧ - وحدد المركز التغييرات الرئيسية المطلوبة بموجب المعايير المحاسبية الدولية في تسجيل المعاملات ورصدها، وأشار أيضاً إلى الفرص المتاحة للحصول على فوائد على نطاق أوسع من التغييرات المدخلة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) إن الحفاظ على سجلات الأصول التي تعرض بالتفصيل الأصول التي يحتفظ بها المركز وما يرتبط بذلك من متطلبات لإثبات صحة وجود وحالة وتقييم الممتلكات والمنشآت والمعدات سيساعد على التصرف بالأصول، وتوجيه سياسات الاستبدال، والتشجيع على استخدام الأصول بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة؛

(ب) يتيح الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا فرصة لاستعراض البيانات القديمة وتطهيرها؛

(ج) يتطلب شرط تقييم جميع التزامات نهاية الخدمة، بما في ذلك منح العودة إلى الوطن والإجازات السنوية المتراكمة، فضلاً عن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، جمع بيانات إضافية والحفاظ عليها. ومع توصل المركز إلى فهم أوفى لحجم هذه الالتزامات، فإنه سيتمكن من تحسين إدارتها والنظر في أفضل السبل المتاحة لتمويلها؛

(د) يتطلب الانتقال إلى أسلوب المحاسبة القائم على أساس الاستحقاق رسداً أكثر دقة للالتزامات لكفالة بيان استلام السلع والخدمات على النحو الملائم.

٢٨ - ومع أنه يُتوقع لهذه الفوائد المحددة أن تندرج ضمن الأنشطة الروتينية، فإن الفائدة الحقيقية المتأتية هي الدقة التي يُضيفها الإبلاغ المالي بالاستعانة بالمعايير المحاسبية الدولية، والتي تُحدث تغييرات سلوكية لصالح إنفاذ ممارسات إدارية أفضل. بيد أن الخطة المتعلقة بالفوائد تفتقر إلى الطموح، وينبغي للمركز أن ينظر أيضاً إلى أبعد من التحسينات المعتمدة على صعيد المعاملات، بما يشمل الفوائد الناشئة على نطاق أوسع من توافر المعلومات المتعلقة بالتكاليف على أساس الاستحقاق الكامل، وكيف يمكن لذلك أن يساعد على تحويل فعالية تكلفة عملياته.

٢٩ - ويؤكد المجلس من جديد توصيته السابقة بأن يحدّد المركز بوضوح الأهداف والفوائد المتوخاة من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن يضع منهجية لتتبع الفوائد الناشئة عن تلك المعايير وإدارتها.

السياسات المحاسبية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣٠ - انتهى المركز من وضع جميع سياساته المحاسبية الهامة المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية. ووضع أيضا "بيان الإجراءات" لكفالة قيام الموظفين باستيقاء المعلومات ذات الصلة المطلوبة في إطار معايير الإبلاغ الجديدة، والتي يتعين الآن أن تصبح راسخة لكفالة نجاح تطبيق المعايير.

إعداد البيانات المالية على غرار نموذج المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والأرصدة الافتتاحية

٣١ - وضع المركز مجموعة نموذجية من البيانات المالية التي تحدّد العرض المقترح والإفصاحات المطلوبة بموجب المعايير المحاسبية الدولية. وتمثل هذه المجموعة أساسا جيدا لإعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية. ويعمل المركز الآن على تحديد الأرصدة الافتتاحية لبيان الوضع المالي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. ويتوقع المركز وضع اللمسات الأخيرة على أرصده الافتتاحية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وإتاحتها لمراجعة الحسابات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد انصب التركيز الرئيسي لعمل المركز على تحديد التسويات اللازمة على الأرصدة المبلّغ عنها، مثل الالتزامات غير المصفاة وإيرادات المعاملات غير التبادلية؛ وتحديد اعتماداته المحتملة والتزاماته الطارئة.

٣٢ - ويتيح وضع واختبار البيانات المالية النموذجية باستخدام بيانات محاسبية حقيقية فرصة للمركز من الآن لاختبار جاهزيته لإنتاج حسابات ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية امتثالا كاملا. ويتيح ذلك للمجلس أيضا أن يحدد نقاط الضعف المحتملة وأن يُسدي المشورة قبل إعداد البيانات المالية لنهاية السنة. ويعتزم المركز إعداد بيان مالي تجريبي قرب النصف الثاني من عام ٢٠١٤ على أن يخضع لاحقا للتحقق في إطار مراجعة الحسابات. ويرى المجلس أن هذه العملية ضرورية لنجاح تطبيق المعايير وسوف يبلّغ عنها في تقريره لعام ٢٠١٤.

٤ - قاعدة بيانات الخبراء الاستشاريين

٣٣ - يعتمد مركز التجارة الدولية على الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين لدعم عمله. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أنفق المركز ٢١,٧ مليون دولار على الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين. وسُجلت زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في الإنفاق السنوي على الخبراء

الاستشاريين منذ عام ٢٠٠٨، رغم أن هذه النسبة لا تزال تبلغ نحو ١٥ في المائة من إجمالي الإنفاق في كل فترة سنتين.

٣٤ - وركز المجلس في وقت سابق على أن ليس لدى المركز قائمة ولا قاعدة بيانات لاستقدام المرشحين المحتملين، وأنَّ عدم تقييم طلبات ثلاثة مرشحين على الأقل في كل عملية تعيين ينطوي على خطر ضعف القيمة مقابل المال والغش ((A/67/5 (Vol. III)، الفقرة ١٨). وكان المركز قد حدد هذا المجال باعتباره مجالاً للتطوير وصمَّم، استجابةً لذلك، نظاماً إلكترونياً لاستقدام الخبراء الاستشاريين، مما في ذلك قاعدة بيانات للخبراء الاستشاريين ونظام للتوظيف عبر الإنترنت. ويُتوقع من هذا النظام الجديد تزويد المركز بمعلومات إدارية معززة، مما سيسمح له بأن يرصد عن كثب كلاً من عملية الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والتكاليف والأداء.

التسجيل

٣٥ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بدأ المركز بتشغيل قاعدة البيانات الجديدة التي تتيح للمرشحين المحتملين تسجيل أسمائهم فيها. وعلى المرشح أن يقدم وثيقة إثبات للهوية، وشهادة أو سيرة ذاتية، وبيان السلامة الصحية وإثباتاً على إنجاز التدريب الأمني الأساسي. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان ما يزيد على ٣ ٠٠٠ مرشح مسجلين في قاعدة البيانات.

اختيار الخبراء الاستشاريين وتعيينهم

٣٦ - يشمل تسلسل العمل الآلي لاختيار الخبراء الاستشاريين وتعيينهم عدداً من الضوابط لتعزيز الشفافية والامثال، وكفالة أن يجري اختيار المرشحين المناسبين، وأن تكون معدلات الرسوم مناسبة ومتوائمة مع معدلات الخبراء الاستشاريين المعتمدة في الأمم المتحدة. ويتعين وضع اختصاصات واضحة لتحديد المرشحين المحتملين، ويتولى المدير المكلف بالتعيين مسؤولية استعراض المرشحين المحتملين وتأكيد أنه جرى النظر في طلبات ما لا يقل عن ثلاثة مرشحين قبل الشروع في تعيين المرشح الذي تم اختياره. غير أن المجلس درس، في سياق مراجعته للحسابات، عملية استقدام ١١ خبيراً استشارياً جرى تعيينهم في عام ٢٠١٣ ولم يجد إلا القليل من الأدلة الموثقة عن النظر الفعلي في طلبات ثلاثة مرشحين. وتوافر هذه الأدلة أمر هام لصون الشفافية والموضوعية والمنافسة في عملية اختيار الخبراء الاستشاريين واستقدامهم.

٣٧ - ويوصي المجلس بأن يقدم المركز أدلة أدق عن عملية تقييم ثلاثة مرشحين.

٣٨ - وقد أبلغ المركز المجلس بأنه سينظر في الخيارات المتاحة وسيضع سياسته تمشياً مع التوجيهات القائمة للأمم المتحدة.

إدارة أداء الخبراء الاستشاريين

٣٩ - أنفق المركز، بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، مبلغ ٦٣ مليون دولار على ٢١٤٢ خبيراً استشارياً. وعلى مدى السنوات الست هذه، مُنح ٤٣ في المائة من الخبراء الاستشاريين أكثر من عقد واحد، ومُنح ٣١ خبيراً استشارياً ١٠ عقود أو أكثر بقيمة إجمالية قدرها ٧,٦ ملايين دولار. واستعرض المجلس عينة مكوّنة من ١٠ خبراء استشاريين حصلوا على ٩٦ عقداً مختلفاً على مدى هذه الفترة، وأجرى دراسة لعمليات تقييم أدائهم. وفي ١٣ في المائة من فترات العقود التي جرى استعراضها، كان الأداء يخضع لتقييم شخص موقع واحد. وألقى تحليلنا الضوء أيضاً على أنه في ٥٦ في المائة من العقود التي تمت دراستها، كانت المجموعات نفسها التي يتكوّن منها موظف التقييم ورئيس القسم هي التي تُجري تقييماً للخبير الاستشاري نفسه. وتوحي هذه النتائج بوجود ألفة مع خبراء استشاريين معينين، وقد تشير إلى عدم مراعاة الخبراء الاستشاريين الآخرين في عملية التعيين.

٤٠ - ويوصي المجلس بأن يسعى المركز إلى ضمان النوعية في تقييمات أداء الخبراء الاستشاريين.

٤١ - وأبلغ المركز المجلس بأن تطوير عملية التقييم الإلكتروني سيقفل إجراء التقييمات بطريقة نزيهة وموضوعية ومتسمة بالشفافية. ويتواصل العمل على مجموعة العمل هذه، ومن المقرر إنجازها في الربع الرابع من عام ٢٠١٤.

٤٢ - وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ظلت عملية تقييم أداء الخبراء الاستشاريين مهمة كتابية تستخدم استمارات التقييم المطبوعة. وجرى تقييم الخبراء الاستشاريين على أساس تدابير الأداء الرئيسية المرتبطة بإطار كفاءات المركز، وقد حصل الاستشاريون على درجة على مقياس من ١ إلى ٤، وكانت الدرجة ١ أعلى الدرجات التي يمكن الحصول عليها. ولأغراض الإبلاغ، كانت المصطلحات المرادفة التي استخدمت لتقييم العمل ممتاز، وجيد، ومُرضٍ، وضعيف. وجرى بعد ذلك تأكيد تصنيف الأداء العام الذي أجراه موظف التقييم، وهو ما يتولاه عادة رئيسُ الشعبة. ولم يجرِ جمع التصنيفات التي جرى إعدادها ولذا، لم تُستمد أي معلومات إدارية من هذه البيانات، لكن هذا النوع من التحليل يُتوقع أن يصبح ممكناً في المستقبل مع اعتماد قاعدة البيانات الجديدة.

جيم - إفصاحات الإدارة

١ - شطب خسائر النقدية وحسابات القبض والممتلكات

٤٣ - أبلغ المركز بأنه شطب رسمياً مبالغ مستحقة القبض تبلغ قيمتها ١٥ ٠٠٠ دولار (مقابل ٥٦ ٠٠٠ دولار في فترة السنتين السابقة)، تتعلق بالمبالغ المستحقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٩ ٠٠٠ دولار) وسلفيات السفر التي لم يعد بالإمكان استردادها (٧ ٠٠٠ دولار). وشطب المركز أيضاً ممتلكات غير مستهلكة قدرت قيمتها بمبلغ ٥ ٠٠٠ دولار (الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٣ ٠٠٠ دولار)، تتعلق بمواد غير مستهلكة فقدت خلال فترة السنتين.

٢ - الإكراميات

٤٤ - لم يبلغ المركز عن أي إكراميات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ولم يجز الكشف عن أي إكراميات خلال أعمال مراجعة الحسابات التي اضطلع بها المجلس.

٣ - حالات الغش والغش الافتراضي

٤٥ - لم يبلغ المركز عن أي حالة من حالات الغش أو الغش الافتراضي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ولم يجز الكشف عن أي من تلك الحالات خلال أعمال مراجعة الحسابات التي اضطلع بها المجلس.

دال - شكر وتقدير

٤٦ - يؤدُّ مجلس مراجعي الحسابات أن يعرب عن تقديره للمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية ومدير دعم البرامج وموظفيهما نظراً لما أبدوه من تعاون وعون لموظفي المجلس.

(توقيع) سير أمياس ش. إ. مودس
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) ليو جيانبي
المراجع العام للحسابات في الصين
(توقيع) لودوفيك س. ل. أوتوه
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في جمهورية ترازيا المتحدة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

المرفق

حالة تنفيذ توصيات المجلس لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

رأي المجلس بشأن التوصية	الإجراءات التي اتخذها المركز	موجز التوصية	الفترة المالية التي قُدمت فيها التوصية للمرة الأولى
ألف - التوصيات قيد التنفيذ أو التي لم تنفذ			
وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٤/٦٨، على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بمواصلة اتباع نهج دفع الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أولاً بأول في الوقت الحاضر	يستعرض المركز منهجية قيد تكاليف دعم البرامج ويكفل قيد كامل تكاليف الموظفين على حساب جميع المشاريع. وينبغي للمركز أن يستعرض المبلغ المستحق، وأن ينظر في زيادة المعدل ليشمل تمويل الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة	٢٠١١-٢٠١٠ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة (٣١)	
تردُّ في هذا التقرير تعليقات أخرى للمجلس عن الفوائد المتأتية من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تُفقد جزئياً	حدد المركز الفوائد الناشئة عن المشروع في تقريره المتعلق بالمكاسب المتأتية من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو بصدد تتبعها. وقُدِّم التقرير إلى فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية عن طريق فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيواصل المركز تحديد هذه الفوائد وتتبعها وإدارتها	يحدد المركز بوضوح الأهداف والفوائد المتوخاة من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويضع منهجية لتتبع تحقيق الفوائد وإدارتها	٢٠١١-٢٠١٠ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة (٥٠)
لا تزال هذه التوصية منفذة تنفيذاً جزئياً	وَقَرَّ المركز عن طريق الشبكة دورات إلزامية لموظفيه فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية، وتدريباً متعلقاً بـ "مبدأ الإنجاز" في قيد الالتزامات. لكن برنامج إدارة التغيير العام سيُنَفَّذ في وقت متزامن مع مقر الأمم المتحدة بعد وضع خطة في هذا الصدد	يقوم المركز بتعزيز برنامجه المتعلق بإدارة التغيير على نطاق المنظمة من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من خلال تحديد كيفية قيام الإدارة العليا في كل وحدة من وحدات الأعمال بامتلاك زمام عملية تحقيق الفوائد المرجوة وقيادتها خلال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبعده	٢٠١١-٢٠١٠ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة (٥١)
لا تزال هذه التوصية منفذة تنفيذاً جزئياً	يعتبر المركز أن هذه التوصية قيد التنفيذ	(أ) أن يعمل المركز، عند الإبلاغ عن مؤشراتته المتعلقة بالإنجاز، على توفير التعليقات المصاحبة والبيانات التي توضح عدد البيانات التي تبلغ عن إدخال تحسينات تحققت عن طريق المركز والتي يوجد مقرها في البلدان ذات الأولوية أو أقل البلدان نمواً؛ (ب) دمج مؤشراتته المختارة المتعلقة بالأداء في التقارير التجميعية المنشورة عن التقييم الدوري المفصل للبرامج لتوفير رؤية أوضح إزاء وجود التحسينات ومدى إسهام المركز فيها وتأكيد ذلك؛ (ج) الحد من التضارب والتباين في مؤشرات الإنجاز المبلغ عنها عن طريق وضع تعاريف مفصلة للبيانات ومذكرات توجيهية في أقرب وقت ممكن بعد الموافقة على المؤشرات، وذلك قبل تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بوقت كاف	٢٠١١-٢٠١٠ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة (٥٩)

الفترة المالية التي قُدمت فيها التوصية للمرة الأولى	موجز التوصية	الإجراءات التي اتخذها المركز	رأي المجلس بشأن التوصية
٢٠١٠-٢٠١١ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٦٠	التشاور مع أصحاب المصلحة وغيرهم من وكالات تشجيع التجارة لكفالة تنسيق إعداد التقارير، وكفالة إمكانية تحمل الأعباء التي تنطوي عليها متطلباتها الخاصة	يعتبر المركز أن هذه التوصية قيد التنفيذ	لا تزال هذه التوصية منفذة تنفيذًا جزئيًا
٢٠١٠-٢٠١١ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٦٥	إقامة صلة بين الإنجازات والموارد المخصصة، واستخدام البيانات المتعلقة بضعف الإنجاز للاسترشاد بها في عملية إعادة تخصيص الأموال	أرجأ المركز التنفيذ الكامل لهذه التوصية إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على إثر استقبال مشروع تجريبي استقبالا جيدا	لا تزال هذه التوصية منفذة تنفيذًا جزئيًا.
٢٠١٠-٢٠١١ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٦٦	يقوم المركز، بالاشتراك مع الفريق المعني بتنفيذ مشروع أوموجا، بضمان اعتماد نظام تسجيل وقت عمل الموارد البشرية	يشير المركز إلى أن التقدم المحرز بشأن هذه التوصية لا يزال يتوقف على تنفيذ مشروع أوموجا بشكل أعم	لا تزال هذه التوصية منفذة تنفيذًا جزئيًا
٢٠١٠-٢٠١١ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٨٠	يقوم المركز فوراً بإلزام القسامين على الاستعراضات التي يجريها الأقران والإدارة العليا على السواء بالسعي إلى الحصول على أدلة على إجراء تخطيط مفصّل، أقله في مراحل العمل الأولى بعد بدء المشروع	رغم التقدم الذي أحرزه المركز في دمج معلومات أكثر تفصيلاً بشأن التخطيط المتعلق بالمرحلة الاستهلاكية من تصميم مشروعه، وفي عملية ضمان الجودة، فإنه لا تتوافر لديه حتى الآن أي أمثلة بشأن هياكل العمل التفصيلية للمشاريع التشغيلية	لا تزال هذه التوصية منفذة تنفيذًا جزئيًا

باء - التوصيات المنفذة تنفيذًا كاملاً أو التي تجاوزتها الأحداث

٢٠١٠-٢٠١١ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ١٧؛ ٢٠٠٤-٢٠٠٥	يستعرض المركز الشروط المتعلقة بالاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك ما إذا كان مطلوباً أن يبلغ سقف رصيد الاحتياطي ١٥ في المائة	استعرض المركز مسألة كفاية أن يبلغ سقف الاحتياطي التشغيلي ١٥ في المائة، وقدم مقترحاً إلى المراقب المالي للأمم المتحدة بأن يحتفظ المركز بمبلغ ثابت قدره ٦ ملايين دولار. وجرى قبول المقترح وتمت الموافقة عليه خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	تُعتبر هذه التوصية منفذة
٢٠١٠-٢٠١١ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ١٩	يحتفظ المركز بقاعدة بيانات مستكملة عن الخبراء الاستشاريين وأدائهم وبتقيد بالسياسات التي توصي بها الأمم المتحدة بصدد تعيين الخبراء الاستشاريين	بدأ في نهاية عام ٢٠١٣ تشغيل نظام تسلسل العمل الآلي لاستقدام الخبراء الاستشاريين. وسيجري بعد ذلك وضع نموذج إلكتروني لتقييم أداء الخبراء الاستشاريين، وسيؤخذ به لإكمال مجموعة برمجيات إدارة أداء الخبراء الاستشاريين. وتتواءم السياسات والعمليات المتعلقة بتعيين الخبراء الاستشاريين مع معايير الأمم المتحدة وتتسق مع السلطة المفوضة إلى المركز بشأن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية	تُعتبر هذه التوصية منفذة
٢٠١٠-٢٠١١ A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٢١	أن يتولى المركز إدارة الحسابات المستحقة القبض من خلال المطالبة بصورة منتظمة بهذه الديون الكبيرة المستحقة، وأن يسعى بانتظام حيثما كان ذلك ضرورياً، إلى التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الأرصدة الكبيرة؛ ينظر بنشاط في ضرورة اعتبار الأصول هالكة عندما يتعذر الحصول على أي تأكيد إيجابي بصحتها	أُخذت إجراءات متابعة بشأن الأرصدة غير المسددة منذ أمد بعيد، وشُطبت الأرصدة التي تُعتبر متعذرة التحصيل	تُعتبر هذه التوصية منفذة

الفترة المالية التي قُدمت فيها التوصية للمرة الأولى	موجز التوصية	الإجراءات التي اتخذها المركز	رأي المجلس بشأن التوصية
٢٠١١-٢٠١٠ (A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٢٦)	يضع المركز إجراءات صارمة وموثقة لضبط الجودة ترمي إلى التحقق من سلامة البيانات المقدمة إلى الخبراء الاكتواريين بشأن الالتزامات المتعلقة بنهاية خدمة الموظفين	جرى في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤ التحقق من سلامة البيانات المقدمة إلى الخبراء الاكتواري، قبل تقديمها إلى نيويورك	استعرض المجلس البيانات المقدمة إلى الاكتواريين ولم يُكشف عن أي أخطاء وتُعتبر هذه التوصية منفذة
٢٠١١-٢٠١٠ (A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٢٩ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/65/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٦٣)	يعمل المركز على أن تكون عملياته المتعلقة بالكشف عن التزامات نهاية الخدمة متوائمة تماما مع المعيار المحاسبي ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (غير سبل منها توفير المزيد من المعلومات في الإيضاحات الواردة في ملاحظاته عن الأثر الذي تتعرض له التزاماته المعلنة نتيجة التغيرات في أسعار الخصم)	يواصل المركز مشاركته في عملية التقييم التي تقودها الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمركز التجارة الدولية، استخدم الخبير الاكتواري في تقييمه قدرا أكبر من البيانات غير بيانات الولايات المتحدة، واستخدم أيضا أسعار الخصم على أساس سندات الشركات ذات التصنيف العالي بسعر الفرنك السويسري	لم تجر عملية الإفصاح بشكل كامل. ويعتبر المجلس أن التوصية قد تجاوزتها الأحداث باعتبار أن الإفصاحات أصبحت إلزامية في عام ٢٠١٤ بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٠١١-٢٠١٠ (A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٣٩)	يقوم المركز باستمرار باستعراض المخاطر التي تواجهه وتحليل الثغرات في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحديد الحلول البديلة للتخفيف من حدة مخاطر المسائل العالقة تحت إشراف إدارة المركز	عمل المركز باستمرار على استكمال سجل المخاطر المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبالإبلاغ عنه إلى الأمم المتحدة - نيويورك. ويجري استعراض تقارير تحليل الثغرات واستكمالها على أساس منتظم، وسيستمر ذلك حتى نهاية المشروع	تُعتبر هذه التوصية منفذة
٢٠١١-٢٠١٠ (A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٤٥)	يقوم المركز بوضع مجموعة من البيانات المالية الأولية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على أن يتم مراجعتها داخليا باستخدام دليل مناسب للاسترشاد به في الكشف عن البيانات وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل المناقشة مع المجلس	أعدّ المركز عمليات محاكاة للبيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ليستعرضها المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ومن المقرر، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، إجراء عملية محاكاة أخرى استنادا إلى البيانات المتاحة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وستشمل هذه العملية الأرصدة الافتتاحية الكاملة	سيواصل المجلس استعراض عمليات محاكاة البيانات المالية وسيجري مراجعة لحسابات الأرصدة الافتتاحية في عام ٢٠١٤ وتُعتبر هذه التوصية منفذة
٢٠٠٩-٢٠٠٨ (A/65/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٢٢)	يقوم المركز بتحليل الأثر الذي يحدثه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إجراءاته الإدارية والمالية	وضع المركز بيان إجراءات لدعم سياساته المحاسبية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية	تُعتبر هذه التوصية منفذة
٢٠١١-٢٠١٠ (A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٧٣)	ينظر المركز في الانتقال إلى معيار أو نظام معترف به في إدارة المشاريع في غضون ثلاث سنوات	أحرز المركز تقدما هاما باتجاه تطبيق معيار "PRINCE2"	تُعتبر هذه التوصية منفذة
٢٠١١-٢٠١٠ (A/67/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة ٧٦)	يقوم المركز بفحص أي تغيرات ذات شأن في الوثائق الرئيسية لإدارة المشاريع (مثل تعديل الميزانيات والنطاق والنواتج) أثناء "مرحلة التنفيذ - الرصد" من خلال القيام باستعراض موثّق على يد أحد أعضاء الإدارة العليا، أو مسؤولين عن تقييم الجودة، أو إحدى الجهات الراعية للمشروع على الأقل	أدخل المركز إجراءات جديدة لإدارة التغييرات المعتمدة في المشاريع أثناء مرحلة التنفيذ. وقد بات الآن من الضروري للمشاريع التي يتعين إدخال تغييرات كبيرة في نطاقها أو ميزانيتها أو مدة تنفيذها أن تحصل على موافقة مفصلة من مستويات تفويض منظمة بصورة مناسبة، تبدأ من لجنة الإدارة العليا نزولا إلى مستويات أدنى	تُعتبر هذه التوصية منفذة

رأي المجلس بشأن التوصية	الإجراءات التي اتخذها المركز	موجز التوصية	الفترة المالية التي قُدمت فيها التوصية للمرة الأولى
تُعتبر هذه التوصية منفذة	يلتزم المركز بأن يكون لكل مشروع نظام مساءلة يكفل مبدئياً توافر عدد كاف من الموظفين وما يلزم من الموارد المالية لإنجاز المشروع. وقد عزز المركز عملية تصميم المشاريع لتشمل استعراضات شاملة للنوعية وتقييمات بشأن إتاحة الموارد المناسبة للمشاريع. ووضع المركز منهجية جديدة لتقييم الأثر يبدأ تطبيقها في عام ٢٠١٣، وهي ستكمل أنشطته القائمة في مجال التقييم	يقوم المركز، في عملية إدارة المشاريع، بتحديد دور الراعي لكل مشروع يكون مسؤولاً عن كفالة ما يلي: (أ) وجود ما يكفي من الموظفين والموارد المالية لتنفيذ المشروع؛ (ب) وجود ترتيبات لإدارة أوجه الترابط بين المشاريع في البرامج التي تتضمن عدة مشاريع؛ (ج) وجود ترتيبات مناسبة لتتبع نواتج المشروع من حيث تحقيق الآثار المستهدفة على المستفيدين، وليس مجرد إنجاز المشروع	٢٠١١-٢٠١٠ A/67/5 (Vol. III)، الفصل الثاني، الفقرة ٧٨
تُعتبر هذه التوصية منفذة	توجد في نموذج خطة المشروع خطة رصدٍ تتيح الاستعانة بوسائل مختلفة من قبيل أنشطة الرصد الشهري، وغير ذلك من الوسائل، لتتبع النتائج والنواتج والمؤشرات ذات الصلة. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يجري تتبع أنشطة الرصد والإبلاغ عن النواتج والنتائج من خلال أداة الإدارة القائمة على النتائج لتقييد البيانات. ويساعد الإجراء الجديد المتعلق بمراقبة التغيير على إدارة التعديلات المعتمدة في مرحلة التنفيذ، سواء فيما يتعلق بالنطاق أو الميزانية أو النتائج المتوقعة	يقوم المركز في مرحلة بدء كل مشروع بتحديد العمليات والنواتج التفصيلية المتعلقة بإدارة المشروع، بما في ذلك التقارير المحلية عن المشروع التي ستستخدم في تتبع التقدم المحرز وفقاً للمعايير التالية: (أ) الأنشطة التفصيلية لإدارة المشروع التي يتعين إنجازها، (ب) قياسات القيمة المكتسبة أو النواتج، والنفقات الفعلية والمتوقعة	٢٠١١-٢٠١٠ A/67/5 (Vol. III)، الفصل الثاني، الفقرة ٨٢
تُعتبر هذه التوصية منفذة	وضع المركز، في مرحلة تصميم المشاريع، نظاماً فعالاً لإدارة المخاطر يكفل تحديد المخاطر وتقييمها من الناحية المالية، ويكفل اتخاذ ترتيبات للتخفيف من حدتها وترتيبات للطوارئ وإطار للمساءلة، حسب الأصول، لإدارتها	ينظر مديرو مشاريع مركز التجارة الدولية ومراجعو فريق ضمان الجودة تحديداً في ما يلي: (أ) ما إذا كانت المخاطر قد قُيّمت بشكل سليم، بما في ذلك التحديد الكمي لأثرها بقيمة نقدية (أي ما إذا كان للمخاطر أثر مالي)؛ (ب) إلى أي مدى تجري معالجة المخاطر التي تم تحديدها عن طريق ترتيبات التخفيف/الطوارئ؛ (ج) ما إذا تم تخصيص مسؤولية ومساءلة واضحة عن إدارة المخاطر التي جرى تحديدها	٢٠١١-٢٠١٠ A/67/5 (Vol. III)، الفصل الثاني، الفقرة ٨٤

الفصل الثالث

المصادقة على صحة البيانات المالية

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة من الأمانة العامة المساعدة،
المراقبة المالية، إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أُعِدَّت البيانات المالية المتعلقة بمركز التجارة الدولية عن فترة السنتين المنتهية في
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفقاً للقاعدة ١٠٦-١٠ من النظام المالي والقواعد المالية
للأمم المتحدة.

ويرد موجز لأبرز السياسات المحاسبية المطبّقة في إعداد هذه البيانات في شكل
ملاحظات على البيانات المالية. وتقدّم هذه الملاحظات معلومات وتوضيحات إضافية عن
الأنشطة المالية التي اضطلع بها مركز التجارة الدولية أثناء الفترة المشمولة بهذه البيانات، والتي
يتولى الأمين العام المسؤولية الإدارية عنها.

وأشهدُ على صحة البيانات المالية المرفقة المتعلقة بمركز التجارة الدولية، المرقّمة من
البيان الأول إلى البيان الرابع.

(توقيع) ماريا يوجينيا كاسار

الأمانة العامة المساعدة

المراقبة المالية

الفصل الرابع

التقرير المالي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣

ألف - مقدمة

١ - مركز التجارة الدولية هو وكالة التعاون التقني المشتركة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، المسندة إليها النواحي العملية لتنمية التجارة. وتمثل الرؤية الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، عن طريق التجارة وتنمية الأعمال التجارية الدولية. ويهدف المركز إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحقيقاً لهذا الهدف، ينصب تركيز المركز على تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في مجالي المعلومات المتعلقة بالتجارة وتنمية الصادرات. ويؤدي المركز دور جهة التنسيق لجميع أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال تشجيع التجارة، حسبما أكدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، ويتولى المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٦، "الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات" من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حافظ البرنامج على تركيزه القوي على العملاء المستفيدين من خدمات المركز، وعمل على تحقيق الأهداف الرئيسية المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ بالصيغة المعتمدة خلال الاجتماع السادس والأربعين للفريق الاستشاري المشترك، المعقود في أيار/مايو ٢٠١٢، وفي الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالصيغة التي وافقت عليها لجنة البرنامج والتنسيق، أي: (أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي، عن طريق زيادة الدعم المقدم إلى مقرري السياسات؛ (ب) زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة على تقديم الدعم للأعمال التجارية؛ (ج) تعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات، عن طريق ما يقدمه مركز التجارة الدولية من تدريب ودعم.

٢ - وتمحورت مجموعة أعمال المركز لفترة السنتين على مجالات تركيزه الستة وهي: (أ) تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات عن التجارة والأسواق لتعزيز قدراتها

التنافسية؛ (ب) دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة فيما بين بلدان الجنوب؛ (ج) الربط بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة، أي: القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع تلك المؤسسات وصلاتها بأسواق التصدير؛ (د) تعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار؛ (هـ) تعزيز وتعميم التجارة الشاملة للجميع والمراعية للبيئة؛ (و) تهيئة بيئة مواتية للسياسات والأعمال من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣ - وقام المركز، سعياً منه إلى دعم مجموعة أنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية، بالتركيز على تحسين كفاءته وفعاليته من خلال المبادرات التالية:

(أ) اتخذ المركز خطوات هامة خلال فترة السنتين لتحسين عملياته المتعلقة باتخاذ القرارات وتعزيز الشفافية وإظهار النتائج، عن طريق إدماج مبادئ الإدارة القائمة على النتائج على مستويي المشاريع والشركات. وفي عام ٢٠١٣، وضع المركز صفحات شبكية عن النتائج الإنمائية التي يحققها، يُبلغ فيها عن الإنجازات الفعلية مقارنةً بالأهداف المتوخاة على مستويي النتائج والنواتج. وبإمكان المستخدمين الاطلاع على هذه الصفحات حسب البلد، أو الفئة المستفيدة، أو نوع التدخل، أو إتاحة بيانات الأداء المستكملة عبر الإنترنت. ويمكن لجميع أصحاب المصلحة الاطلاع على صفحات النتائج الإنمائية، وهي متاحة للعموم. وقد جرى تحسين نظامي التخطيط المؤسسي والإبلاغ من أجل تعزيز المساءلة وكفالة تحسين الموازنة بين البرامج والأهداف المؤسسية. وأظهر المركز أيضاً التزامه بتحقيق المأم أم أفضل بالأثر الناجم عن عمله في الميدان، عن طريق وضع أسس لبدء قياس الأثر المتوسط والطويل الأمد للمشاريع والبرامج على الجهات المستفيدة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وستكون النتائج الأولية متاحة في عام ٢٠١٤؛

(ب) واصل المركز التزامه بتعزيز ضمان النوعية. فخلال فترة السنتين، دُرّب ٩٧ موظفاً في مجال تصميم المشاريع الموجهة نحو تحقيق النتائج، ودُرّب ٤٠ موظفاً في مجال البدء بالمشاريع. وفي عام ٢٠١٣، أدى استعراضٌ لعملية تصميم المشاريع وضمان النوعية إلى تبسيط تسلسل سير العمل بهدف الحد من تكاليف المعاملات وتعزيز تفويض السلطة والمساءلة؛

(ج) سعياً إلى تعزيز تولي زمام المشاريع على الصعيد الوطني، وزيادة الفعالية والكفاءة في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وضع المركز منهجيةً جديدةً لتقييم الاحتياجات وتصميم المشاريع تقوم على دعم صياغة المشاريع القطرية. ونتج عن المشروع التجريبي، الذي نُفذ في ١١ بلداً، توافر دعم مؤكد من الجهات المانحة بمبلغ قدره حوالي ٢٣ مليون دولار من الأموال الخارجة عن الميزانية من أجل التنفيذ؛

(د) واصل المركز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والإعدادات لتطبيق نظام أوموجا في منظومة الأمم المتحدة، وهو النظام المركزي لتخطيط الموارد. ووُضعت الصيغة النهائية لمجموعة كاملة من السياسات والإجراءات المحاسبية تمثيلاً مع جدول الأمم المتحدة الزمني للتنفيذ، فيما أشارت عملية المراجعة التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الاستعدادات الجارية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في ما يتعلق بالملتمكات والمنشآت والمعدات، إلى النجاح الكامل الذي حققه المركز. وبدأ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأنجز خلال فترة السنتين مشروع تحقيق شفافية التكاليف الهادف إلى تحديد وتحليل التكاليف المرتبطة بالعمليات الإدارية الرئيسية. وستُستخدم نتائج هذه المبادرة لتحديد المجالات التي يمكن فيها اعتماد نُهج أكثر كفاءة. وشرع المركز، في عام ٢٠١٣، في مبادرة تقدير التكاليف المؤسسية التي تتمثل في تقييم التكاليف المترتبة على المساعدة التقنية التي يقدمها، من أجل تحقيق أفضل قيمة ممكنة مقابل الثمن في أعماله؛

(هـ) ظل الاستثمار في الأفراد يشكل هدفاً هاماً لمركز التجارة الدولية، وقد عمل المركز من أجل تحسين نُظم الموارد البشرية، مع التركيز بقوة على تحقيق الأهداف المحددة في استراتيجيته المتعلقة بالأفراد العاملين، بما في ذلك إطلاق النظام الإلكتروني لتقييم الأداء، وقائمة الخبراء الاستشاريين على شبكة الإنترنت، وإتاحة دورات تدريبية شاملة في مجال تطوير القدرات القيادية والإدارية؛

(و) وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين الاتصالات والتوعية، بدأ المركز بتشغيل نظامه لإدارة العلاقة مع العملاء بغية تحسين خدمة العملاء وتبادل المعلومات على نطاق المركز، وقام بتحديث موقعه الشبكي، وزاد من استخدام العديد من قنوات التواصل الاجتماعي. ويزيد أيضاً استخدام المركز لتكنولوجيا المعلومات للوصول إلى عدد أكبر من العملاء، مثلاً من خلال البث الشبكي للجلسات العامة لنشاطه الرئيسي المتمثل في المنتدى العالمي لتنمية الصادرات لأول مرة في عام ٢٠١٢. كما استثمر المركز بقدر هام في توسيع نطاق الاستفادة من بناء القدرات والمساعدة التقنية، بالاستعانة بالتكنولوجيات الرقمية. وأقام العديد من الحلقات الدراسية على شبكة الإنترنت، ووضعَ أشرطة فيديو للتدريب عن طريق الشبكة، وشرع في تنفيذ استراتيجية شاملة للتعليم الإلكتروني تبدأ بثماني دورات للتعليم على الشبكة؛

(ز) بدأ تقييمٌ مستقل لمركز التجارة الدولية في عام ٢٠١٣ من أجل استعراض التقدم الذي أحرزه المركز منذ تقييم عام ٢٠٠٦، وتعزيز المساءلة، والتوصية بتوجيهات

استراتيجية وتنفيذية للمستقبل. وحالياً، يجري استخدام نتائج التقييم في صياغة الخطة الاستراتيجية للمركز للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

٤ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، أنجز المركز مشاريع وبرامج بلغ تمويلها قرابة ٨٠ مليون دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية. وواصل المركز التزامه بإعطاء الأولوية لأكثر البلدان ضعفاً، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ خُصّصت نسبة ٦٤ في المائة من النفقات الخارجة عن الميزانية لهذه المجموعات من البلدان في عام ٢٠١٣ (مقابل هدف محدد بـ ٥٠ في المائة). وسعت دراسة استقصائية للأثر إلى تقييم الأثر الناجم على مدى فترة السنتين، وكانت النتائج الأولية إيجابية: فقد ذكر ٧٠ في المائة من المجيبين أن العمل مع المركز كان له أثر إيجابي على صادراتهم. وعزّت الشركات المحيية حوالي ٣٠ في المائة من قيمة صادراتها لعام ٢٠١٣ إلى دعم المركز، ورأت أيضاً أن العمل مع المركز قد أسهم في إيجاد فرص عمل في عام ٢٠١٣. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بذل المركز جهوداً كبيرة للتوعية بالتجارة. وتجاوز المركز الأهداف المحددة لنواتجه من خلال بلوغ معدل تنفيذ قدره ١٠٣ في المائة. وإجمالاً، حقق المركز معدل تنفيذ قدره ١٢٠ في المائة مقارنة بمؤشرات نتائجه الثمانية.

٥ - وبرز تطوراً بالغ الأهمية في نهاية فترة السنتين وهو البدء بإعداد الخطة الاستراتيجية الممتدة على ثلاث سنوات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، التي ستجعل عمل المركز متوائماً مع دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في منظومة الأمم المتحدة، وإعداد إطار استراتيجي جديد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على أن يقدم إلى الفريق الاستشاري المشترك لاستعراضه في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويُلزم الإطار الاستراتيجي المقترح المركز بمواصلة تقديم الدعم من أجل تعزيز التجارة وتنمية الصادرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومواصلة التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والدول في مرحلة ما بعد النزاع، والدول الهشة. ويؤكد الإطار أيضاً التزام المركز بتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، بطرق منها دمج التمكين الاقتصادي للمرأة في أنشطته. وسيواصل المركز العمل مع مقرري السياسات، ومؤسسات دعم التجارة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، وعن طريق هذه الجهات كلها، من أجل تحقيق ديمومة الأثر التجاري.

٦ - وظل انتعاش التجارة العالمية الذي طال انتظاره هدفاً صعب المنال في عام ٢٠١٣. إذ نمت التجارة العالمية، على نحو ما جرى قياسه من خلال حجم الصادرات العالمية، بوتيرة بطيئة تقل بقليل عن ٣ في المائة سنوياً خلال فترة السنتين. وتراجع نمو الصادرات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ليدنوا من الصفر. وفي السابق، كان أداء الصادرات في البلدان النامية يفوق باستمرار أداء الصادرات في البلدان المتقدمة النمو؛ ومع ذلك، تشير أحدث البيانات إلى أن هذه الفجوة بدأت تضيق. وقد أدى نمو سلاسل الإمداد الدولية وازدياد أهمية التجارة في الخدمات والتجارة الإلكترونية إلى تغيير المشهد التجاري الذي تنشط فيه الأعمال التجارية حالياً. وأدى تخفيض التعريفات الجمركية إلى إتاحة فرص جديدة في الأسواق، وكشف أيضاً الآثار الناجمة عن التدابير غير الجمركية والحوافز التنظيمية التي تواجهها التجارة. ولا تزال هناك قيود في جانب العرض تعوق إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة في البلدان النامية ضمن سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي. ويُذكر من السمات السائدة للمشهد التجاري في عام ٢٠١٣ تزايد التحول نحو اتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى والمتعددة الأطراف. وقد اتخذ المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بالي، إندونيسيا، خطوة هامة نحو معالجة القواعد التنظيمية المتعددة الأطراف لتيسير التجارة. ومن المتوقع أن يحقق نجاح تنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة فوائد واضحة من خلال المساعدة على تبسيط إجراءات التجارة العالمية وزيادة كفاءتها. وينبغي أن يكون لذلك أثر إيجابي على صادرات البلدان النامية.

٧ - ويدرك المركز أن السبيل الوحيد إلى تحقيق ديمومة الأثر التجاري هو اتباع نهج شامل للجميع وإنشاء الشراكات المستدامة على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. ومن الأمثلة على هذا النهج في فترة السنتين الشراكة المستمرة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية الثلاث، ألا وهي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي ترمي إلى إقامة تحالفات بين مختلف القطاعات المعنية بتنمية التجارة وتشجيعها. وأدت التحالفات مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، إلى تحسين تصميم المشاريع وتنفيذها لصالح المستفيدين المستهدفين. وقد تعامل المركز أيضاً بشكل كبير مع المجموعة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، والإطار المتكامل المعزز، وعملية وحدة العمل في الأمم المتحدة. وعمل كذلك مع البنك الدولي،

ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، من أجل إنتاج السلع والخدمات العامة على الصعيد العالمي، وواصل تنفيذ حلول متكاملة لتنمية التجارة في البلدان المستهدفة، من خلال إقامة شراكة مع المركز الهولندي لتشجيع الاستيراد من البلدان النامية. وأخيراً، دخل المركز في شراكات عديدة تضم المشترين ووكالات التنمية والمنتجين، وفي شراكات أيضاً مع الجهات الفاعلة في جانب العرض من سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، ولا سيما في قطاعات إنتاج الأغذية الزراعية.

٨ - وعُقد الاجتماع السنوي السابع والأربعون للفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية يومي ٦ و ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، في جنيف، كي يُتاح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولأعضاء منظمة التجارة العالمية مناقشة التقرير السنوي للمركز عن عام ٢٠١٢ والتوجهات الاستراتيجية للمستقبل. وأثنى المندوبون على مركز التجارة الدولية لما يبذله من جهود من أجل ترسيخ الإدارة القائمة على النتائج، وشجعوه على مواصلة تحقيق القيمة مقابل الثمن. وشجعوا المركز أيضاً على مواصلة بناء قدرات التصدير للقطاع الخاص في البلدان النامية بهدف إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، مع التركيز بوجه خاص على الاقتصادات الأكثر ضعفاً. وكان هناك توافق للآراء على نطاق واسع بين المندوبين في الإشادة بالمركز على أدائه العالي النوعية وفعاليته في الإنجاز. وأعرب المندوبون عن تأييدهم لجهود المركز الرامية إلى تعزيز التكامل التجاري الإقليمي، ومعالجة مسألة التدابير غير الجمركية، ومواصلة تنمية المعلومات المتعلقة بالتجارة لدى أقل البلدان نمواً. وأعربوا عن تأييدهم الواسع لتركيز المركز على المرأة والتجارة، ورحبوا بالجهود الرامية إلى مواصلة توسيع نطاق أنشطة الإدماج من أجل الترويج لنموذج شامل ومستدام للتنمية.

باء - الاستعراض العام

٩ - يبين البيان المالي الأول والثاني والثالث والرابع النتائج المالية لأنشطة المركز. وتوضح الملاحظات على البيانات المالية سياسات المركز في مجالي المحاسبة وتقديم التقارير المالية، وتقديم معلومات إضافية عن كل صندوق على حدة.

الإيرادات والنفقات

١٠ - يُموّل أكثر من نصف أنشطة المركز من أموال خارجة عن الميزانية، بينما تُموّل الأنشطة الباقية من الميزانية العادية. وفي إطار الترتيبات الإدارية والترتيبات المتعلقة بالميزانية القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، التي أقرتها الجمعية العامة في مقرها

٤١١/٥٣ وقرارها ٢٧٦/٥٩، تحدّد قيمة الميزانية العادية للمركز بالفرنكات السويسرية ويتم تقاسمها مناصفةً بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وتحدّد أيضاً مساهمات كل من المنظمتين بالفرنكات السويسرية، مطروحاً منها الإيرادات المتنوعة. وتردّ في البيان الرابع معلومات موجزة عن تخصيص الاعتمادات والنفقات في الميزانية العادية.

١١ - ويرد فيما يلي مجموع الموارد التي أنفقت أثناء فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حسب مصدر الأموال، مقارنةً بفترة السنتين السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	
٧٢ ١٠٣	٧٦ ٢٩١	الميزانية العادية
٨٥ ٥٩٧	٧٧ ٤٨٩	أنشطة التعاون التقني ^(١)
٧ ٥٧٣	٩ ٢٣٩	تكاليف دعم البرامج
٢ ٣٨٢	١ ٣٨٠	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى
٢٢٢	٣١٢	الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة وما بعد التقاعد
(١٠ ١٠٨)	(٩ ١٣١)	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق
١٥٧ ٧٦٩	١٥٥ ٥٨٠	مجموع النفقات

(أ) تشمل الأنشطة المضطلع بها بموجب الإطار المتكامل، وهي الأنشطة التي يعمل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الجهة التي تدير الصندوق الاستثماري باسم الإطار المتكامل. وتشمل أيضاً المشاريع الممولة في إطار مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة.

وترد تفاصيل هذه النفقات في البيان الأول. وحديث بالذكر أن الموارد في جميع الصناديق (باستثناء الصندوق العام وتكاليف دعم البرامج) تخصّص لأغراض محددة ولا تكون متاحة لتغطية تكاليف البرامج الأساسية التي ينفذها مركز التجارة الدولية.

١٢ - ومقارنة بفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ازدادت نفقات المركز من الميزانية العادية عموماً بما قدره ٤,٢ ملايين دولار لتبلغ ٧٦,٣ مليون دولار. وتُعزى الزيادة إلى ارتفاع سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل الفرنك السويسري، والتضخم، وزيادة الإنفاق على التكاليف المتصلة بالموظفين والمقتنيات.

١٣ - وبلغت نفقات التعاون التقني ٣٩,٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢ و ٣٨,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٣، أي ما مجموعه ٧٧,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويمثل هذا المبلغ انخفاضاً بنسبة ٩ في المائة مقارنةً بمجموع نفقات التعاون التقني التي بلغت

٨٥,٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. واعتمد المركز نهجاً متحفظاً في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، مع التركيز على النوعية والتخطيط للجيل التالي من البرامج الكبيرة. ويعكس الانخفاض في نفقات التعاون التقني مواصلة عملية الدمج والتركيز على النوعية والتخطيط للجيل التالي من المشاريع الكبيرة، فضلاً عن آثار التكيف مع التغيير في قيادة المركز.

الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق

١٤ - بلغت حصة المركز في صندوق النقدية المشترك الرئيسي للأمم المتحدة ما مجموعه ٥٦.٠٦٩.٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وشملت ودائع نقدية وودائع لأجل قدرها ١١.٧١٩.٠٠٠ دولار، واستثمارات قصيرة الأجل قدرها ٢٢.٣٤٥.٠٠٠ دولار، واستثمارات طويلة الأجل قدرها ٢١.٩٢٨.٠٠٠ دولار، وفائدة مستحقة قيد التحصيل قدرها ٧٧.٠٠٠ دولار. وخُصص من هذا المجموع ما قدره ٤٢.١٠٢.٠٠٠ دولار لأنشطة التعاون التقني.

١٥ - وتشمل خصومُ المركز المستحقة، المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد، الالتزامات المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، وأيام الإجازات غير المستعملة. وقد حُدِّدت الالتزامات الثلاثة جميعها بالاستناد إلى تقييم اكتواري أجرته شركة اكتوارية مستقلة ومؤهلة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قُدِّرت خصوم المركز المستحقة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بما قدره ٥٥.٩٢٢.٠٠٠ دولار، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن بما قدره ٤.٣٥٨.٠٠٠ دولار، واستحقاقات أيام الإجازات غير المستعملة بما قدره ١.٨٦٦.٠٠٠ دولار، أي ما مجموعه ٦٢.١٤٦.٠٠٠ دولار. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢.٠٣٠.٠٠٠ دولار مقارنةً بالمجموع البالغ ٦٠.١١٦.٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتشمل الزيادة تكاليف الخدمة المقدمة من الموظفين في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، البالغ قدرها ٧.١١٣.٠٠٠ دولار، يقابلها كسب اكتواري قدره ٥.٠٨٣.٠٠٠ دولار ناشئ عن التغيرات في الافتراضات الاكتوارية، بما في ذلك انخفاض في معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية من ٨,٠ في المائة إلى ٥,٠ في المائة، واستخدام معدلات خصم قدرها ٢,٥٥ في المائة و ٤,٤٩ في المائة و ٤,٢٧ في المائة لحساب التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والالتزامات المتعلقة بالإجازة السنوية، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، على التوالي، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مقارنة بمعدل خصم قدره ٤,٥٠ في المائة مستخدم لأغراض حساب الفئات الثلاث من الالتزامات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٦ - أما رصيد الصندوق العام للمركز، البالغ ١ ٧٩١ ٠٠٠ دولار في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، فقد رُدَّ إلى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بالتساوي في عام ٢٠١٣. وأدت المساهمات البالغة ٧٩ ٤٦٧ ٠٠٠ دولار الواردة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وإيرادات الاستثمار البالغة ٨٣ ٠٠٠ دولار، والإيرادات المتنوعة البالغة ٤٠٩ ٠٠٠ دولار، إلى إتاحة أموال بلغ مجموعها ٧٩ ٩٥٩ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وبلغ حجم النفقات ما قدره ٧٦ ٢٩١ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك الالتزامات غير المصفاة بقيمة ٣ ٠٢٧ ٠٠٠ دولار، وسُجلت تسويات لفترات سابقة قدرها ١٢ ٠٠٠ دولار. ومع أخذ ما ورد أعلاه في الحسبان، وبعد إلغاء التزامات الفترات السابقة بمقدار ٤١٦ ٠٠٠ دولار، بلغ رصيد الصندوق العام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ما قدره ٤ ٠٧٢ ٠٠٠ دولار.

المرفق

معلومات تكميلية

١ - يتضمن هذا المرفق المعلومات المطلوب من الأمين العام تقديمها.

شطب الخسائر في النقدية وحسابات القبض

٢ - وفقاً للقاعدة المالية ١٠٦-٨، تم شطب صافي الحسابات المستحقة القبض البالغة ٥٣٠ ٤١ دولاراً خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

شطب الخسائر في الممتلكات

٣ - وفقاً للقاعدة المالية ١٠٦-٩، تم شطب خسائر في الممتلكات قدرها ٥٨٥ ٤ دولاراً خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الإكراميات

٤ - لم تُدفع أي إكراميات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الفصل الخامس

البيانات المالية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٣

مركز التجارة الدولية

أولا - بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	تكاليف دعم البرامج	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	الالتزامات المتعلقة بإستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(ج)	المجموع عام ٢٠١٣	المجموع عام ٢٠١١
الإيرادات							
الأنصبة المقررة ^(د)							
٣٩ ٧٣٢	-	-	-	-	-	٣٩ ٧٣٢	٣٦ ٥٦٥
منظمة التجارة العالمية							
٣٩ ٧٣٥	-	-	-	-	-	٣٩ ٧٣٥	٣٦ ٢٥٨
الأمم المتحدة							
-	٦٩ ٣٤٥	-	-	-	-	٦٩ ٣٤٥	٨٠ ٠٤٦
التبرعات							
-	٧ ٤٧٤	-	-	-	-	٧ ٤٧٤	٣ ٧٠١
الأموال الواردة في إطار الترتيبات المشتركة بين المنظمات							
-	-	٨ ٤١٢	١ ٠٤٤	-	(٨ ٥٠٣)	٩٥٣	٨٨١
الإيرادات المتأتية مقابل الخدمات المقدمة							
٨٣	٥٥٥	٦١	٢٦	١٩	-	٧٤٤	١ ٧٨٣
إيرادات الفوائد							
٤٠٩	١٣٣	٣٩	-	٧٠٧	(٦٢٨)	٦٦٠	٧١١
إيرادات أخرى/متنوعة							
٧٩ ٩٥٩	٧٧ ٥٠٧	٨ ٥١٢	١ ٠٧٠	٧٢٦	(٩ ١٣١)	١٥٨ ٦٤٣	١٥٩ ٩٤٥
مجموع الإيرادات							
النفقات							
٦١ ٣٩٨	٥٣ ٠٦٨	٨ ٢٣٥	٩٢٥	٣١٢	(٦٢٨)	١٢٣ ٣١٠	١٢٠ ٢٢٤
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد العاملين							
٧٥٥	٢ ١٣٦	-	-	-	-	٢ ٨٩١	٣ ٩٤١
السفر							
٢ ٧١١	٥ ٢٦٢	٧٩	(٤٠)	-	-	٨ ٠١٢	١١ ٢٢٢
الخدمات التعاقدية							
٦ ٣٤١	١ ١٥٥	٢٠	١ ٦٧	-	-	٧ ٦٨٣	٨ ٠٠٣
مصروفات التشغيل							
٢ ٠٦٥	١ ٥٠٢	-	٩٩	-	(٧٦)	٣ ٥٩٠	٢ ٨٠٧
المقتنيات							
٣ ٠٢١	٦ ١١٣	٩٠٥	٧٠	-	(١٥)	١٠ ٠٩٤	١١ ٥٧٢
نفقات أخرى							
٧٦ ٢٩١	٦٩ ٢٣٦	٩ ٢٣٩	١ ٢٢١	٣١٢	(٧١٩)	١٥٥ ٥٨٠	١٥٧ ٧٦٩
مجموع النفقات المباشرة							

مركز التجارة الدولية

أولا - بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(أ)
(تابع)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	تكاليف دعم البرامج	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	الالتزامات المتعلقة بالخدمات وما بعد التقاعد	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(ج)	المجموع لعام ٢٠١٣	المجموع لعام ٢٠١١
-	٨ ٢٥٣	-	١٥٩	-	(٨ ٤١٢)	-	-
٧٦ ٢٩١	٧٧ ٤٨٩	٩ ٢٣٩	١ ٣٨٠	٣١٢	(٩ ١٣١)	١٥٥ ٥٨٠	١٥٧ ٧٦٩
٣ ٦٦٨	١٨	(٧٢٧)	(٣١٠)	٤١٤	-	٣٠٦٣	٢ ١٧٦
الإيرادات المستحقة غير المدرجة في الميزانية (النفقات) المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد ^(د)	-	-	-	(٢٠٣٠)	-	(٢٠٣٠)	(١٨ ٥٤٧)
تسويات لفترات سابقة	(١٢)	٤٥	-	-	-	٣٣	٥٢
صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات	٣ ٦٥٦	٦٣	(٧٢٧)	(٣١٠)	(١ ٦١٦)	١٠٦٦	(١٦ ٣١٩)
إلغاء التزامات لفترات سابقة	٤١٦	-	١	-	-	٤١٧	٤٥٢
تحويلات (إلى) من صناديق أخرى	-	(٣٩٤)	(١٠)	٤٠٤	-	-	-
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	(١ ٧٩١)	(١ ١٤١)	-	-	-	(٢ ٩٣٢)	(٢ ٧٤٢)
تسويات أخرى للاحتياطيات وأرصدة الصناديق	-	-	-	-	-	-	-
تسويات أخرى للاحتياطيات وأرصدة الصناديق	-	٢٥	-	(٢٥)	-	-	-
الاحتياطيات وأرصدة الصناديق، في بداية الفترة	١ ٧٩١	٣٩ ٨٠٦	٤ ٧٠٦	١ ٩٨٩	(٥٨ ٩٢١)	(١٠ ٦٢٩)	٧ ٩٨٠
الاحتياطيات وأرصدة الصناديق، في نهاية الفترة	٤ ٠٧٢	٣٨ ٣٥٩	٣ ٩٧٠	٢ ٠٥٨	(٦٠ ٥٣٧)	(١٢ ٠٧٨)	(١٠ ٦٢٩)

(أ) انظر الملاحظة ٢.

(ب) تشمل المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) انظر الملاحظة ٢ (ط).

(د) انظر الملاحظة ٣ (أ).

(هـ) تمثل زيادة في الالتزامات المستحقة المتعلقة بتكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة البالغة ١ ٠٨٣ ٠٠٠ دولار، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن البالغة ٨٦٢ ٠٠٠ دولار، وأيام الإجازات غير المستعملة البالغ قدرها ٨٥ ٠٠٠ دولار؛ انظر الملاحظة ٩.

الملاحظات المرفقة هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

الجدول ١-١

التبرعات الواردة لأنشطة التعاون التقني عن فترة السنتين المنتهية في

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	
مجموع الفترة	مجموع الفترة			الحكومات
—	١ ٩٧٠	١ ٩٧٠	—	أستراليا
—	٢٤٥	—	٢٤٥	بلجيكا - الحكومة الفلمنكية
٣٩	—	—	—	كمبوديا
١٥ ٠٨٠	٤٧٠٦	٢ ٥١٢	٢ ١٩٤	كندا
١٩٠	٤٧٧	١٥٠	٣٢٧	الصين
٤ ٧٥٦	٤٧٠٩	٢ ٣٣٥	٢ ٣٧٤	الدانمرك
٥ ٣٢٣	٣ ٨٤٠	٣ ٦٧٩	١٦١	فنلندا
٥٣٣	٢٧٨	١٨٩	٨٩	فرنسا
٦ ٠٨١	٥ ٤٨٦	٢ ٦٨٠	٢ ٨٠٦	ألمانيا
٢ ٣٩٤	٢ ٤٢٨	١ ١٩٢	١ ٢٣٦	أيرلندا
١٤٠	—	—	—	إيطاليا
٣٣٣	١٦٠	٨٠	٨٠	اليابان
٩٧	—	—	—	مالي
١ ١٨٢	٦ ٩٩٥	٢ ٨٦٨	٤ ١٢٧	هولندا
٩٨٧	—	—	—	نيوزيلندا
٥ ٢١٩	٤ ٥٢٧	٢ ٥١٥	٢ ٠١٢	النرويج
٢٧٨	١١٦	١١٦	—	جنوب أفريقيا
٤٧	—	—	—	السودان
٨ ٧٩١	٨ ٩١١	٤ ٤٩٨	٤ ٤١٣	السويد
٧ ٠٩٨	٧ ٥٧٢	٦ ١٩٦	١ ٣٧٦	سويسرا
٦ ٧٢٠	١ ٨٧١	—	١ ٨٧١	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٠٨	٣٣٨	٢٣٠	١٠٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٥ ٣٩٦	٥٤ ٦٣٠	٣١ ٢١١	٢٣ ٤١٩	المجموع الفرعي

مركز التجارة الدولية

الجدول ١-١

التبرعات الواردة لأنشطة التعاون التقني عن فترة السنتين المنتهية في

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠١١	مجموع الفترة
المنظمات الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى				
٤٩٢	٢٧	٥١٩	—	١٥١
٥٠٢٦	٦٤٤٤	١١٤٧٠	١٢٤٠٨	—
٥٥	٢٢٩	٢٨٤	٥	—
٥٠	٢٥	٧٥	٢٤٧	—
١٩٩	٢٤٩	٤٤٨	—	—
—	٨٤	٨٤	—	—
—	٤٠	٤٠	—	—

مركز التجارة الدولية

الجدول ١-١

التبرعات الواردة لأنشطة التعاون التقني عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول /
ديسمبر ٢٠١٣ (تابع)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع لفترة ٢٠١١-٢٠١٠	المجموع لفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	
٧٧٥	٧٧١	٣٩٨	٣٧٣	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
-	-	٢٨	-	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٧٤٠	-	-	-	البنك الدولي
٨٧	٣٢٠	٣٢٠	-	منظمة التجارة العالمية
١٤ ٤١٣	١٤ ٠٣٨	٧ ٨٤٣	٦ ١٩٥	المجموع الفرعي
				الهبات العامة
٢١٧	٢٠٠	-	٢٠٠	الشركة الأفريقية للخدمات الإدارية
٢٠	-	-	-	الشركة الماليزية للأعشاب
-	١٥٨	١٥٨	-	المعهد الإنساني للتعاون مع البلدان النامية
-	٣٢٠	-	٣٢٠	مركز التجارة الفلسطيني
٢٣٧	٦٧٨	١٥٨	٥٢٠	المجموع الفرعي
٨٠ ٠٤٦	٦٩ ٣٤٥	٣٩ ٢١١	٣٠ ١٣٤	المجموع

مركز التجارة الدولية

ثانيا - بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(١)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	تكاليف دعم البرامج	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	التزامات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد ^(ج)	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(د)	مجموع عام ٢٠١٣	مجموع عام ٢٠١١
الأصول							
—	٧	—	—	—	—	٧	٥
٦ ١٥٧	٤٢ ١٠٢	٤ ١٠١	٢ ٠٦١	١ ٦٤٨	—	٥٦ ٠٦٩	٥٦ ٠٨١
الأرصدة المستحقة القبض المشتركة بين الصناديق							
—	٣٧٩	—	—	(٣٧٩)	—	—	—
—	٣٩٧	—	—	—	—	٣٩٧	١ ٠١٩
٧٢٣	٩٤١	٣٤	٤٨	—	—	١ ٧٤٦	١ ٥٠٦
١٠ ٤٦٠	١ ٨٦٦	١٧	٤	—	—	١٢ ٣٤٧	٨ ٢٩٠
١٧ ٣٤٠	٤٥ ٦٩٢	٤ ١٥٢	٢ ١١٣	١ ٦٤٨	(٣٧٩)	٧٠ ٥٦٦	٦٦ ٩٠١
الخصوم							
—	—	—	—	—	—	—	٨٤
٣ ٠٢٧	٤ ٤٢٦	٤٠	٢٤	—	—	٧ ٥١٧	٧ ٣٢٥
١٠ ٠١٦	١ ٧٠٧	—	٢	—	—	١١ ٧٢٥	٧ ٧٩٦
٣٦	١ ٠٥٤	٢٨	٢٩	١٢	(١ ١٥٩)	—	—
١٨٩	١٤٦	١١٤	—	٢٧	٧٨٠	١ ٢٥٦	٦٦٢
—	—	—	—	—	—	—	١ ٥٤٧
—	—	—	—	٦٢ ١٤٦	—	٦٢ ١٤٦	٦٠ ١١٦
١٣ ٢٦٨	٧ ٣٣٣	١٨٢	٥٥	٦٢ ١٨٥	(٣٧٩)	٨٢ ٦٤٤	٧٧ ٥٣٠

مركز التجارة الدولية

ثانيا - بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(١) (تابع)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	تكاليف دعم البرامج	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	التزامات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد ^(ج)	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(د)	مجموع عام ٢٠١٣	مجموع عام ٢٠١١
الاحتياطيات وأرصدة الصناديق							
احتياطيات التشغيل	٣٦١ ^(٥)	٨١٠	—	—	—	٦١٧١	٥٢٦٩
الأرصدة المتصلة بالمشاريع الممولة من المانحين	٣٢٩٩٨	—	—	—	—	٣٢٩٩٨	٣٥٥٤٥
الفائض (العجز) التراكمي	—	٣١٦٠	٢٠٥٨	(٦٠٥٣٧)	—	(٥١٢٤٧)	(٥١٤٤٣)
مجموع الاحتياطيات وأرصدة الصناديق	٣٨٣٥٩	٣٩٧٠	٢٠٥٨	(٦٠٥٣٧)	—	(١٢٠٧٨)	(١٠٦٢٩)
مجموع الخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق							
١٧٣٤٠	٤٥٦٩٢	٤١٥٢	٢١١٣	١٦٤٨	(٣٧٩)	٧٠٥٦٦	٦٦٩٠١

(أ) انظر الملاحظة ٢.

(ب) تشمل المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) انظر الملاحظة ٩.

(د) انظر الملاحظة ٢ (ط).

(هـ) تمثل الحصة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي للأمم المتحدة وتتألف من ودائع نقدية وودائع لأجل تبلغ ١١ ٧١٨ ٧٢٠ دولاراً، واستثمارات قصيرة الأجل بمبلغ ٢٢ ٣٤٤ ٧٥٣ دولاراً، واستثمارات طويلة الأجل بمبلغ ٢١ ٩٢٨ ٣٤٠ دولاراً، وفوائد مستحقة القبض بمبلغ ٧٦ ٨٣١ دولاراً. انظر الملاحظة ٨.

(و) تمثل الالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عن تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بمبلغ ٥٥ ٩٢٢ ٠٠٠ دولاراً، واستحقاقات العودة إلى الوطن بمبلغ ٤ ٣٥٨ ٠٠٠ دولاراً، وأيام الإجازات غير المستعملة بمبلغ ١ ٨٦٦ ٠٠٠ دولاراً. انظر الملاحظة ٩.

(ز) انظر الملاحظة ٤ (ب).

الملاحظات المرفقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

ثالثاً - بيان التدفقات النقدية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	تكاليف دعم البرامج	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	التزامات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد ^(ج)	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(د)	مجموع عام ٢٠١٣	مجموع عام ٢٠١١
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية							
٣ ٦٥٦	٦٣	(٧٢٧)	(٣١٠)	(١ ٦١٦)	—	١ ٠٦٦	(١٦ ٣١٩)
صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات (البيان الأول)							
٥٧	٨٦٣	٥٠	—	١٤	(٩٨٤)	—	—
(الزيادة) النقصان في الأرصدة المستحقة القبض المشتركة بين الصناديق							
—	٦٢٢	—	—	—	—	٦٢٢	٥٣
(الزيادة) النقصان في المبالغ المستحقة القبض من مصادر التمويل							
(١٣٣)	(٧٣)	١٤	(٤٨)	—	—	(٢٤٠)	٩
المستحقة القبض (الزيادة) النقصان في الأصول الأخرى							
(٣ ٩٩٧)	(١٩٤)	(١)	١٣٥	—	—	(٤ ٠٥٧)	(٤ ٢٢١)
الزيادة (النقصان) في الالتزامات غير المصفاة							
٤ ٠٠١	٢٦١	(٢٤)	(٢٠١)	—	—	٤ ٠٣٧	٣ ٩٢٦
الزيادة (النقصان) في المبالغ المستحقة الدفع إلى مصادر التمويل							
—	—	—	—	—	—	—	—
(الزيادة) النقصان في الأرصدة المستحقة الدفع المشتركة بين الصناديق							
٣٦	(٣٦٥)	٢٨	٢١	١٢	٢٦٨	—	—
(الزيادة) النقصان في الحسابات الأخرى المستحقة الدفع							
(١ ٤٦٧)	(١٢٨)	٥٩	(١٦)	(١١٧)	٧١٦	(٩٥٣)	٩٥٥
الزيادة (النقصان) في التزامات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد							
—	—	—	—	٢ ٠٣٠	—	٢ ٠٣٠	١٨ ٥٤٧
(٨٣)	(٥٥٥)	(٦١)	(٢٦)	(١٩)	—	(٧٤٤)	(١ ٧٨٣)
مخصوماً منها: إيرادات الفوائد							
٢ ٠٧٠	٤٩٤	(٦٦٢)	(٤٤٥)	٣٠٤	—	١ ٧٦١	١ ١٦٧
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية							

مركز التجارة الدولية

ثالثاً - بيان التدفقات النقدية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(١) (تابع)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	تكاليف دعم البرامج	الصناديق المتحددة والصناديق الخدمية وما بعد التقاعد ^(ج)	التزامات نهاية الخدمية وما بعد التقاعد ^(ج)	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(د)	مجموع عام ٢٠١٣	مجموع عام ٢٠١١
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار							
٨٣	٥٥٥	٦١	٢٦	١٩	—	٧٤٤	١ ٧٨٣
إيرادات الفوائد							
٨٣	٥٥٥	٦١	٢٦	١٩	—	٧٤٤	١ ٧٨٣
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار							
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل							
٤١٦	—	١	—	—	—	٤١٧	٤٥٢
إلغاء التزامات الفترات السابقة							
—	(٣٩٤)	(١٠)	٤٠٤	—	—	—	—
التحويلات (إلى/من صناديق أخرى)							
(١ ٧٩١)	(١ ١٤١)	—	—	—	—	(٢ ٩٣٢)	(٢ ٧٤٢)
المبالغ المردودة إلى المانحين							
—	—	—	—	—	—	—	—
التسويات الأخرى في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق							
٢٥	—	—	(٢٥)	—	—	—	—
التسويات الأخرى في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق							
(١ ٣٧٥)	(١ ٥١٠)	(٩)	٣٧٩	—	—	(٢ ٥١٥)	(٢ ٢٩٠)
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل							
٧٧٨	(٤٦١)	(٦١٠)	(٤٠)	٣٢٣	—	(١٠)	٦٦٠
صافي الزيادة (النقصان) في الودائع النقدية والودائع لأجل وصندوق النقدية المشترك							
٥ ٣٧٩	٤٢ ٥٧٠	٤ ٧١١	٢ ١٠١	١ ٣٢٥	—	٥٦ ٠٨٦	٥٥ ٤٢٦
الودائع النقدية والودائع لأجل وصندوق النقدية المشترك، بداية الفترة							
٦ ١٥٧	٤٢ ١٠٩	٤ ١٠١	٢ ٠٦١	١ ٦٤٨	—	٥٦ ٠٧٦	٥٦ ٠٨٦
الودائع النقدية والودائع لأجل وصندوق النقدية المشترك، نهاية الفترة							

(أ) انظر الملاحظة ٢.

(ب) تشمل المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) انظر الملاحظة ٩.

(د) انظر الملاحظة ٢ (ط).

الملاحظات المرفقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

رابعاً - الصندوق العام: بيان الاعتمادات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات ^١			النفقات		
الأصلية	التغييرات	المنقحة	المدفوعات	الالتزامات غير المصفاة	المجموع
مركز التجارة الدولية					
٨٢ ٦٧٥	(٢ ٧٨٥)	٧٩ ٨٩٠	٧٣ ٢٦٤	٣ ٠٢٧	٧٦ ٢٩١
٣ ٥٩٩					

(أ) تمثل الاعتماد الأصلي بمبلغ ٨٢ ٦٧٥ ٤٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ الذي تمّ تخفيضه أولاً إلى ٨٠ ٨١٦ ٨٠٠ دولار، ثم إلى ٧٩ ٨٩٠ ١٠٠ دولار. وقد أذنت الجمعية العامة بحصة الأمم المتحدة في قراراتها ٢٤٨/٦٦ و ٢٤٧/٦٧ و ٢٤٥/٦٨

الملاحظات المرفقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

الملاحظة ١

مركز التجارة الدولية وأنشطته

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٢٩٧ (د-٢٢) الذي وافقت فيه على إنشاء مركز التجارة الدولية ليشارك في تسييره على أساس مستمر وفي إطار شراكة متساوية كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. وسبق لمجلس مجموعة غات أن أقرَّ هذا الترتيب في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. وفي عام ١٩٩٥، تولّت منظمة التجارة العالمية المسؤوليات المرتبطة بمجموعة غات. وآنذاك، طلب المجلس العام لتلك المنظمة إلى أمانتها التفاوض مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنقيح الترتيبات الميزانية فيما يتعلق بمركز التجارة الدولية. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أيدت الجمعية العامة، في مقرها ٤١١/٥٣ بء، توصية الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية بأن يتم مع منظمة التجارة العالمية إقرار وتحديد الترتيبات التي تنظم وضع المركز بوصفه هيئة مشتركة، ووافقت كذلك على الترتيبات الإدارية المنقحة للمركز على النحو المبين في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/53/7/Add.3). وفي الجزء "أولاً" من قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩، أحاطت الجمعية علماً بالترتيبات الإدارية المنقحة لمركز التجارة الدولية على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/59/405). ويمارس أعضاء كلٍّ من منظمة التجارة العالمية، ومجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الإشراف الحكومي على المركز. ويضطلع الفريق الاستشاري المشترك بمسؤولية تقديم المشورة بشأن برنامج عمل المركز وأنشطته.

والمركز هو وكالة التعاون التقني المشتركة بين كلٍّ من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالنواحي العملية لتنمية التجارة. وتتمثل مهمته في الإسهام في التنمية المستدامة من خلال تقديم المساعدة التقنية في مجال تشجيع التصدير وتنمية الأعمال التجارية الدولية. والأهداف الاستراتيجية للمركز هي: (أ) تقديم الدعم لوضعي السياسات بغية إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي؛ (ب) تنمية قدرات مقدمي الخدمات التجارية على دعم الأعمال؛ (ج) تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة الدولية. وتشارك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية مناصفةً في تمويل الميزانية العادية للمركز، وتُموّل مشاريع التعاون التقني من التبرعات المقدمة من المانحين إلى الصناديق الاستمائية ومن المخصصات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الملاحظة ٢

موجز لأبرز السياسات المتبعة في مجالي المحاسبة وتقديم التقارير المالية

تُمسك حسابات المركز وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة بصيغته التي اعتمدها الجمعية العامة، والقواعد التي يضعها الأمين العام بموجب اللوائح حسب الاقتضاء، والتعليمات الإدارية التي يصدرها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أو المراقب المالي. وتراعى أيضاً في هذه الحسابات مراعاة تامة لجميع المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة بالصيغة التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ويتبع المركز المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، وهو "عرض البيانات المالية"، للإفصاح عن السياسات المحاسبية بالصيغة المعدلة التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين على النحو المبين أدناه:

(أ) الافتراضات المحاسبية الأساسية هي الاستمرارية والاتساق والاستحقاق. وحيثما أثبتت الافتراضات المحاسبية الأساسية في البيانات المالية، لا يلزم الإفصاح عن تلك الافتراضات. وفي حال عدم اتباع أحد الافتراضات المحاسبية الأساسية، ينبغي الإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب؛

(ب) يكون اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها محكوماً باعتبارات الحيلة، وتغليب الجوهر على الشكل، وأهمية المفهوم المادي؛

(ج) ينبغي أن تتضمن البيانات المالية إفصاحاً واضحاً ودقيقاً عن جميع السياسات المحاسبية الهامة التي أثبتت؛

(د) ينبغي أن يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية. وينبغي أن يفصح عن هذه السياسات عادة في موضع واحد؛

(هـ) ينبغي أن تُظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة المناظرة من الفترة المالية السابقة؛

(و) ينبغي الإفصاح عن أي تغيير في السياسة المحاسبية ينجم عنه أثر هام في الفترة الحالية، أو قد يحدث أثراً هاماً في الفترات اللاحقة مع ذكر الأسباب. وينبغي الإفصاح عن الأثر الناجم عن التغيير، إذا كان جوهرياً، وتحديد كمي.

تُمسك حسابات المركز على أساس "الحاسبة بنظام الصناديق". ويُدار كل صندوق بوصفه كياناً مالياً ومحاسبياً قائماً بذاته، وتقام له مجموعة مستقلة من حسابات القيد المزدوج ذاتية الموازنة.

الفترة المالية للمركز هي فترة سنتين، وتتكون من سنتين تقويميتين متعاقبتين. تُسجل الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم عموماً وفقاً للمحاسبة على أساس الاستحقاق.

تُعتمد الميزانية العادية للمركز وتُحدّد قيمتها بالفرنكات السويسرية. وتُعرض حسابات المركز بدولارات الولايات المتحدة. أما الحسابات التي تُمسك بعملات أخرى، فتُحوّل إلى دولارات الولايات المتحدة وقت إجراء المعاملات وفقاً لأسعار الصرف التي تحددها الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بهذه العملات، تتضمن البيانات المالية معلومات عن النقدية والاستثمارات والحسابات الجارية المستحقة القبض والمستحقة الدفع بعملات أخرى غير دولارات الولايات المتحدة، بعد تحويلها إلى دولار الولايات المتحدة بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في تاريخ إعداد البيانات. وإذا أسفر تطبيق أسعار الصرف الفعلية في تاريخ إعداد البيانات عن تقييم يختلف اختلافاً كبيراً عن التقييم الناتج عن تطبيق أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في الشهر الأخير من الفترة المالية، تُدرج حاشية تبين فيها قيمة الفرق كماً.

تُعَدُّ البيانات المالية للمركز على أساس الحاسبة القائمة على التكلفة الأصلية، ولا تُعدّل لتبين آثار التغير الناجم في أسعار السلع والخدمات.

يستند البيان الموجز للتدفقات النقدية إلى "الطريقة غير المباشرة" لتحديد التدفقات النقدية، على النحو المشار إليه في المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

تُعَدُّ البيانات المالية للمركز وفقاً للتوصيات التي تقدمها بانتظام فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

تُعرض نتائج عمليات المركز الواردة في البيانات الأولى والثاني والثالث حسب النوع العام للنشاط، بعد إسقاط جميع الأرصدة المشتركة بين الصناديق وحالات العدّ المزدوج للإيرادات والنفقات. ولا يعني عرضها في شكل موجز أن بالإمكان المزج بين مختلف الصناديق المستقلة بأي حال من الأحوال، لأنه لا يجوز عادة استخدام الموارد بين الصناديق.

الإيرادات

يرد في إيرادات الصندوق العام المساهمات الفعلية المحصلة من الأمم المتحدة ومن منظمة التجارة العالمية خلال الفترة المالية.

تشمل إيرادات الفوائد جميع الفوائد التي تدّرها الودائع في مختلف الحسابات المصرفية، وإيرادات الاستثمار في الأوراق المالية القابلة للتداول والصكوك الأخرى القابلة للتداول، وإيرادات الاستثمار في صندوق النقدية المشترك. وتعوّض من إيرادات الاستثمار جميع المكاسب/الخسائر المتحققة من الاستثمارات والفروق في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بصندوق النقدية المشترك. وتوزع على الصناديق المشاركة إيرادات الاستثمار والتكاليف المرتبطة بتشغيل الاستثمارات في صندوق النقدية المشترك.

تشمل الإيرادات الأخرى/المتنوعة الإيرادات المتأتية من تأجير الأماكن، ومبيعات المنشورات، والمبالغ المستردة عن نفقات أُجريت في الأعوام السابقة، ومبيعات المعدات العتيقة، والمبالغ التي تُقبل من الجهات المانحة دون أن يكون لها غرض محدد، وبنوداً متنوعة أخرى.

تضاف النفقات المستردة المقيدة على حسابات الميزانية في نفس الفترة المالية إلى الحسابات نفسها، بينما تضاف النفقات المستردة المتصلة بالفترات المالية السابقة إلى حساب الإيرادات المتنوعة.

الكسب أو الخسارة في أسعار الصرف. عند إقفال الحسابات في نهاية كل فترة مالية، يُحمّل على الميزانية رصيد الخسارة أو الكسب في أسعار الصرف إن كانت هناك خسارة صافية؛ أما إذا كان هناك كسب صافٍ، فإنه يقيّد لحساب الإيرادات المتنوعة.

النفقات

تُحمّل النفقات على المخصصات المأذون بها. ويشمل مجموع النفقات المُبلّغ عنها الالتزامات غير المصفاة والمدفوعات.

تُحمّل النفقات المتكبّدة عن الممتلكات غير المستهلكة على ميزانية الفترة التي تُفتنى فيها تلك الممتلكات ولا تُرسمّل. ويُحتفظ بقوائم الممتلكات غير المستهلكة على أساس تكلفتها الأصلية.

لا تُحمّل النفقات عن الفترات المالية المقبلة على الفترة المالية الجارية، بل تقيّد بوصفها تكاليف مؤجلة على النحو المبين في الفقرة الثالثة من الفرع المتعلق بالأصول أدناه.

الأصول

تمثل الودائع النقدية والودائع لأجل الأموال المودعة في حسابات الودائع تحت الطلب، والودائع المصرفية المدرة للفوائد، وشهادات الإيداع، والحسابات تحت الطلب.

يتألف صندوق النقدية المشترك من حصص الصناديق المشاركة في الودائع النقدية والودائع لأجل، والاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وإيرادات الاستثمارات المستحقة، وتدار جميعها في الصندوق المشترك. ويُعلن عن الاستثمارات الجارية في صندوق النقدية المشترك بقيمتها العادلة، وهي تشمل الأوراق المالية القابلة للتداول وغيرها من الصكوك القابلة للتداول التي يشتريها المركز لتحقيق إيرادات. وترد كل حصة من الحصص المدرجة في صندوق النقدية المشترك على حدة في البيان ذي الصلة من بيانات الصناديق المشاركة، ويُفصّل في حاشية كل بيان عن تكوين استثمارات الصندوق المشترك ذي الصلة. وحالياً، يشارك المركز في صندوق النقدية المشترك الرئيسي فقط. وترد تفاصيل إضافية في الملاحظة ٨.

تشمل التكاليف المؤجلة عادةً بنود النفقات التي لا يصح تحميلها على الفترة المالية الراهنة، وتقيّد هذه المبالغ كنفقات في فترة لاحقة. وتشمل بنود هذه النفقات التزامات لفترات مالية مقبلة وفقاً للقاعدة ٦-١٠٧ من النظام المالي. وتقتصر هذه الالتزامات عادة على الاحتياجات الإدارية ذات الطابع المستمر وعلى العقود أو الالتزامات القانونية التي يتطلب إنجازها مهلاً زمنية طويلة.

ولأغراض بيانات الميزانية العمومية فقط، تُدرج أجزاء المبالغ المدفوعة من سلف منحة التعليم التي يُفترض أنها تتصل بالسنوات الدراسية المنتهية في تاريخ إعداد البيانات المالية تحت بند التكاليف المؤجلة. وتقيّد السلف المدفوعة، بكاملها، بوصفها حسابات مستحقة القبض من الموظفين إلى حين تقديم الوثائق اللازمة التي تثبت استحقاقهم لها، وعندئذ تحمّل حسابات الميزانية بتلك المبالغ وتسوّى السلف المدفوعة.

وتقيّد تكاليف صيانة وإصلاح الأصول الرأسمالية على حسابات الميزانية المناسبة. ولا تشمل أصول المركز الأثاث والمعدات والممتلكات غير المستهلكة الأخرى وتحسينات الأماكن المستأجرة. وتقيّد هذه المقتنيات على حسابات الميزانية في سنة الشراء. ويُفصّل عن قيمة الممتلكات غير المستهلكة في الملاحظات على البيانات المالية.

الخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق

تدرج احتياطيات التشغيل وغير ذلك من أنواع الاحتياطيات في مجاميع "الاحتياطيات وأرصدة الصناديق" الواردة في البيانات المالية.

تُدرج الالتزامات غير المصفاة للسنوات المقبلة باعتبارها تكاليف مؤجلة والتزامات غير مصفاة.

تشمل الإيرادات المؤجلة الإيرادات المحصّلة التي لم تستحق بعد.

تُدرج التزامات المركز المتعلقة بالفترات المالية الحالية والمقبلة بوصفها التزامات غير مصفاة، وتظل هذه الالتزامات سارية المفعول لمدة ١٢ شهرا بعد انقضاء فترة السنتين التي تتعلق بها.

يُحسب الاعتماد المرصود لتغطية الحالات الطارئة للموظفين في إطار التذييل دال من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة على أساس نسبة ١ في المائة من صافي المرتب الأساسي، ويُقيّد على اعتمادات الميزانية.

تشمل الالتزامات المستحقة المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، وأيام الإجازات غير المستعملة. وتحدّد الفئات الثلاث من الالتزامات المستحقة المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد على أساس اكتواري.

يحسب المركز الإيرادات المستحقة لصندوق احتياطي منحة الإعادة إلى الوطن فيما يتعلق بالأموال الخارجة عن الميزانية على أساس نسبة ٨ في المائة من صافي المرتب الأساسي للموظفين المؤهلين الممول عن طريق الصناديق الاستثمارية للتعاون التقني، وتكاليف دعم البرامج، والصناديق المتجددة.

يُفصّل عن الالتزامات الطارئة، إن وُجدت، في الملاحظات على البيانات المالية.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

المركز هو إحدى المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لصرف استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يتصل بذلك من استحقاقات. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة لتمويل استحقاقات محدّدة يشارك فيها أرباب عمل متعددون.

ويجري إعداد تقييم اكتواري لأصول صندوق المعاشات التقاعدية واستحقاقات التقاعد مرة كل سنتين. وبما أنه لا يوجد أساس ثابت وموثوق به لتخصيص الخصوم/الأصول والتكاليف ذات الصلة لفرادى المنظمات المشاركة في الخطة، فإن مركز التجارة الدولية ليس في وضع يمكنه من تحديد حصته في المركز المالي الأساسي للخطة وطريقة أدائها بقدر كاف من الموثوقية لأغراض المحاسبة، ولذلك فإنه يتعامل مع هذه الخطة كما لو أنها خطة محددة الاشتراكات؛ ومن ثم فإن البيانات المالية لا تبين حصة المركز في صافي مركز صندوق المعاشات التقاعدية من حيث الخصوم/الأصول ذات الصلة.

وتتألف اشتراكات المركز في صندوق المعاشات التقاعدية من اشتراكه الإلزامي بالمعدل الذي تقررته الجمعية العامة، والمحدد حالياً بنسبة ٧,٩ في المائة للمشارك، و ١٥,٨ في المائة للمنظمة، على التوالي، من الأجر الداخل المعمول به في حساب المعاش التقاعدي، بالإضافة إلى حصته من أي من مدفوعات تغطية العجز الاكتواري بموجب أحكام المادة ٢٦ من لائحة الصندوق. ولا تُسدد مدفوعات تغطية العجز هذه إلا إذا لجأت الجمعية العامة إلى تطبيق المادة ٢٦، بعد أن يتقرر أن هناك حاجة لتسديد العجز على أساس تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ التقييم. وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية الحالية، لم تلجأ الجمعية العامة إلى العمل بهذه الأحكام.

حسابات التعاون التقني

تتضمن البيانات الأولى والثاني والثالث التقارير المالية عن أنشطة التعاون التقني الممولة من الصناديق الاستثمارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تُسجل التبرعات كإيرادات عند تلقي المبالغ النقدية، بما في ذلك المبالغ الواردة ريثما يجري تحديد مشاريع معينة. ويتضمن الجدول ١-١ المرفق بالبيانات المالية قائمة بالتبرعات المقدمة خلال فترة السنتين.

تمثل الأموال المحصلة بموجب الترتيبات المشتركة بين المنظمات المخصصات المستحقة القبض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تُحدد مع مراعاة إيرادات الفوائد والإيرادات المتنوعة الأخرى مقابل مجموع النفقات.

تُعامل جميع الأموال التي يجري القبول بها لأغراض تحددتها الجهات المانحة باعتبارها صناديق استثمارية أو حسابات خاصة. وتُنشأ صناديق استثمارية مستقلة لكل جهة مانحة بالنسبة للمشاريع التي توافق عليها الجهة المانحة والبلد المستفيد.

رهناً بالاتفاقات القائمة مع الجهات المانحة، تُقيّد الفوائد الناشئة عن الصناديق الاستثمارية أولاً لحساب الاحتياطي التشغيلي لإبقاء ذلك الاحتياطي عند المستوى المتفق عليه، ثم لحساب صناديق الجهات المانحة أو لزيادة الاحتياطي التشغيلي (انظر الفقرة المتعلقة بالاحتياطي التشغيلي أدناه). وتُقيّد الإيرادات المتنوعة للصناديق الاستثمارية المتأثية من بيع الممتلكات غير المستهلكة أو النفقات المستردة لحساب المشروع الذي تم في إطاره تمويل النفقات أصلاً. وإذا كان المشروع قد انتهى، تُقيّد هذه الإيرادات لحساب الجهة المانحة.

تظل الالتزامات غير المصفاة عن الفترة الجارية فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني سارية المفعول لمدة ١٢ شهراً عقب نهاية السنة التقويمية، بدلا من فترة السنتين التي تتصل بها تلك الالتزامات. ومع ذلك، يجوز للوكالات المنفّذة، تمسّيا مع متطلبات الإبلاغ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تحتفظ بالالتزامات غير المصفاة لأكثر من ١٢ شهراً ما دامت تقع عليها مسؤولية قانونية ثابتة بالدفع. وتُقيّد عمليات إلغاء التزامات الفترات السابقة لحساب كل مشروع على حدة بوصفها تخفيضاً في نفقات الفترة الجارية.

تدرج الالتزامات غير المصفاة عن الفترات المالية المقبلة بوصفها تكاليف مؤجلة، وكذلك بوصفها التزامات غير مصفاة عن السنوات المقبلة.

يُستخدم نظام لتقدير متوسط التكلفة الناجمة عن أنشطة التعاون التقني، حيث تُقيّد فيه عناصر التكاليف الفعلية للخبراء، وهي العناصر التي ينفرد بها كل خبير، على المشاريع المعنية على أساس متوسط التكلفة. ويُحسب هذا المتوسط بتقسيم تلك التكاليف على جميع مشاريع التعاون التقني التي أُنجزت بشأها شهور من عمل الخبراء خلال الفترة الجارية.

الكسب أو الخسارة في أسعار الصرف - تتحمل ميزانيات المشاريع المعنية أياً من الفروق الناشئة في أسعار الصرف التي تتكبدها مشاريع الصناديق الاستثمارية فيما يتعلق بالمعاملات اليومية المعتادة. أما التقلبات في العملة التي لا يمكن عزوها إلى أي مشروع معين، فإنها تُقيّد على حساب الاحتياطي التشغيلي أو لحسابه (انظر الفقرة المتعلقة بالاحتياطي التشغيلي أدناه).

الاحتياطي التشغيلي - يُحتفظ بالاحتياطي التشغيلي لتغطية التأخيرات في سداد المساهمات التي جرى التعهد بها، ولتغطية النقص في الإيرادات مقابل النفقات النهائية للصناديق الاستثمارية، بما في ذلك أي التزامات تصفية.

أرصدة صناديق الماخين الاستثمارية - تشمل هذه الأرصدة الرصيد الحر من المخصصات، والتبرعات التي لم تُرصد بعد، والأرصدة المتبقية من المشاريع المنتهية، والفوائد،

والإيرادات المتنوعة، بما في ذلك البنود المبيّنة في الفقرة الثالثة من الفرع المتعلق بالإيرادات أعلاه. ويُحتفظ بهذه الأموال ريثما تُردّ تعليمات من الجهة المانحة بشأن التصرف فيها، وتظل قيد الاستعراض خلال المناقشات المستمرة التي تجري مع جميع الجهات المانحة.

تكاليف دعم البرامج

يُدرَج اعتماد لتسديد تكاليف دعم البرامج فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني الممولة من موارد خارج الميزانية، ويُقيّد في صندوق تكاليف الدعم. ويُحسب التسديد كنسبة مئوية من الموارد التي أنفقها البرنامج.

تُحسَب الالتزامات غير المصفاة فيما يختص بالحسابات الخاصة المتعلقة بتكاليف دعم البرامج على نفس الأساس المتبع بالنسبة للصندوق العام.

يُرَحَّل أي رصيد في صندوق تكاليف الدعم إلى فترة السنتين التالية.

يُشترط الإبقاء على احتياطي تشغيلي عند مستوى ٢٠ في المائة من الإيرادات التقديرية لتكاليف الدعم بغرض تغطية الالتزامات الطارئة وفقا للأمر الإداري ST/AI/285.

الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى

تُنشأ الصناديق المتجددة التي تموّل في البداية بأموال ابتدائية متأتية من مصادر خارجة عن الميزانية لغرض الاضطلاع بأنشطة محددة دعماً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية تؤدي فيما بعد إلى تسديد المبالغ إلى الصندوق. وتُقيّد الإيرادات المتأتية من أنشطة الصندوق المتجدد لحساب الصندوق وتُستخدم لتغطية جميع التكاليف المتصلة بأنشطته. ويجري تشغيل الصناديق المتجددة وفقاً للاختصاصات والأهداف التشغيلية والمالية المقررة.

الصناديق المتجددة للتوعية عن طريق توفير المعلومات المتعلقة بالتجارة - تُستعمل المبالغ المتأتية من بيع تحليلات البيانات التجارية والأدوات والخدمات المتصلة بها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وعلى مستوى المؤسسات في تمويل عملية تقديم خدمات أخرى.

الصناديق المتجددة لتعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة - تُستعمل المبالغ المتأتية من مبيعات النواتج المعيارية، والخدمات الاستشارية والتشغيلية الجاهزة والمصممة حسب الطلب، ومواد التدريب، وأنشطة المواءمة والخدمات المتصلة بها في تمويل خدمات أخرى ومواد مستكملة لتعزيز مؤسسات دعم التجارة وتحسين بيئة الأعمال التجارية.

الصناديق المتجددة لدعم المؤسسات - تُستعمل المبالغ المتأتية من بيع المواد والأدوات والخدمات المتصلة بالأبحاث الجارية، وإعداد ونشر مواد حديثة عن القدرة التنافسية لدى المؤسسات والتنمية القطاعية في تمويل توفير مواد جديدة ومستكملة.

استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بدلا من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة

تنتقل الأمم المتحدة حاليا من استخدام المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي سيسترشد بها عرضُ البيانات المالية للأمم المتحدة، بما في ذلك البيانات المالية للمركز، اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٤. ومن ثم، فإن هذه البيانات المالية هي آخر بيانات تُعد استنادا إلى المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

وتستند المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل، مما يعني عرض جميع الأصول والخصوم في متن البيانات المالية، وقيد النفقات والإيرادات عند تكبدها/كسبها، بصرف النظر عن التدفقات النقدية. وتقتضي المعايير المحاسبية الدولية أيضا زيادة بقدر هام في الإفصاحات الواردة في الملاحظات على البيانات المالية.

وفي إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، تتم موازنة المحاسبة المالية والمحاسبة المتعلقة بالميزانية. ومع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، فإن البيانات المالية ستعرض على أساس الاستحقاق الكامل، في حين سيستمر تقييد نفقات الميزانية على أساس نقدي معدل. وستعرض في الملاحظات على البيانات المالية مطابقة بين تنفيذ الميزانية والبيانات المالية.

وتتطلب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقديم بيانات مالية سنوية؛ اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٤، وسيجري سنوياً إعداد البيانات المالية الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية ومراجعتها.

الملاحظة ٣

الصندوق العام

الإيرادات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٩٧ (د-٢٢) وقرار الأطراف المتعاقدة في مجموعة غات المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والترتيبات الإدارية الجديدة القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بالصيغة التي أقرتها الجمعية العامة في مقرها

٤١١/٥٣ وقرارها ٢٧٦/٥٩، تقدّر الميزانية العادية لمركز التجارة الدولية بالفرنك السويسري وتُقسّم مناصفةً بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

وتنص الترتيبات الإدارية على أن ميزانية المركز يجب أن تُقسّم مناصفةً بين كل من منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. وتحدّد قيمة الميزانية المعتمدة على أساس وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين والقرارات اللاحقة التي تعتمد عليها الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وفي حال إقرار الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مبلغين مختلفين، يتعين على مركز التجارة الدولية أن يحدّد القاسم المشترك الأدنى للمبلغين اللذين وافقت عليهما المنظمتان الأصلتان. وكان المبلغ الذي وافقت عليه منظمة التجارة العالمية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أدنى من المبلغ الذي وافقت عليه الأمم المتحدة، ومن ثم فإن الميزانية الأولية للمركز لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما زالت على نفس المستوى الذي أقره المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية (٠٠٠ ١٤٤ ٧٦ فرنك سويسري، أي ما يعادل مبلغ ٣٥٣ ٦٧٥ ٨٢ دولارا بسعر صرف قدره ٠,٩٢١ فرنك سويسري للدولار الواحد).

وتضمنت الميزانية المنقحة للمركز لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حسبما حدّدته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٥/٦٨، اعتمادات لنفقات مقدّرة بمبلغ ١٠٠ ٨٩٠ ٧٩ دولار، وهو ما يعادل مبلغ ٧١ ٦٩٧ ٠٠٠ فرنك سويسري، مقابل مبلغ ٣٠٠ ٥٥١ ٦٩ فرنك سويسري لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، مما يعكس زيادة بنسبة ٣,١ في المائة بالفرنك السويسري. وقُدّرت الإيرادات المتنوعة بمبلغ ٤١٩ ٢٨٠ دولارا (وهو ما يعادل مبلغ ٣٩١ ٣١٧ فرنكا سويسريا)، مما استلزم مساهمة قدرها ٤٠٠ ٧٣٥ ٣٩ دولار (وهو ما يعادل مبلغ ٨٤٢ ٦٥٢ ٣٥ فرنكا سويسريا) من كل من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، كانت المساهمات الواردة من الأمم المتحدة ومن منظمة التجارة العالمية، على التوالي، بمبلغ قدره ٤٠٠ ٧٣٥ ٣٩ دولار (أي ما يعادل ٤٣٠ ٩٦٢ ٣٦ فرنكا سويسريا) ومبلغ قدره ٦١٩ ٧٣١ ٣٩ دولارا (أي ما يعادل ٣٠ ٩٦٢ ٣٦ فرنكا سويسريا)، بمجموع بلغ ٠١٩ ٤٦٧ ٧٩ دولارا.

وشملت الإيرادات الأخرى خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	
٢٠٧	٢١٣	الإيرادات المتأتية من تأجير المباني
٥٨	٣٢	بيع المنشورات
٦١	١٠٠	المبالغ المستردة من نفقات الأعوام السابقة
٢١٠	٦٤	الإيرادات الأخرى
٥٣٦	٤٠٩	المجموع

التكاليف المؤجلة

شملت التكاليف المؤجلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١١ ما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١١	٢٠١٣	
٦ ١٩٠	١٠ ٠١٦	الالتزامات غير المصفاة - الفترات المقبلة (الملاحظة ٢، الأصول، الفقرة الثالثة)
٢٧٣	٣٤٠	السلف المقدمة للموظفين في إطار منحة التعليم (الملاحظة ٢، الأصول، الفقرة الرابعة)
—	١٠٤	التكاليف المؤجلة الأخرى
٦ ٤٦٣	١٠ ٤٦٠	المجموع

الاحتياطيات وأرصدة الصناديق

يقيّد الرصيد الفائض في الصندوق العام للمركز في نهاية فترة السنتين لحساب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في فترة السنتين التالية. وبمقتضى ذلك، فقد رُدّ مناصفةً إلى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، في عام ٢٠١٢، الرصيد المالي البالغ ١ ٧٩٠ ٥٦٧ دولارا الذي جرى ترحيله من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ونشأ الحساب الفائض البالغ ١ ٧٩٠ ٥٦٧ دولارا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عن الزيادة في الإيرادات عن النفقات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بما قدره ٦٤٩ ٦٦٧ دولارا، وإلغاء التزامات الفترات السابقة البالغة ٣٩٨ ٤١٦ دولارا، بعد خصم التسوية المتعلقة بنفقات الفترات السابقة البالغة ٩٣٦ ١١ دولارا.

الملاحظة ٤

أنشطة التعاون التقني

التكاليف المؤجلة

شملت التكاليف المؤجلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١١ ما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١١	٢٠١٣	
١ ٤٦٧	١ ٧٠٧	الالتزامات غير المصفاة - الفترات المقبلة (الملاحظة ٢، الأصول، الفقرة الثالثة)
٩٥	١٠٣	السلف المقدمة للموظفين في إطار منحة التعليم (الملاحظة ٢، الأصول، الفقرة الرابعة)
١١٠	٥٦	التكاليف المؤجلة الأخرى
١ ٦٧٢	١ ٨٦٦	المجموع

الاحتياطي التشغيلي

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ الاحتياطي التشغيلي في الصندوق الاستثماري للمركز ما قدره ٣٦١ ٠٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١ ١٠٠ ٠٠٠ دولار (أي ما يمثل ٢٥,٨ في المائة) خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الملاحظة ٥

الحساب الخاص لتكاليف دعم البرامج

بلغ مجموع الاحتياطيات وأرصدة الصناديق ما قدره ٣ ٩٦٩ ٨٨٥ دولاراً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكانت حركة الاحتياطيات وأرصدة الصناديق خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ كما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	
٢٠٣٤	٣٦٩٨	أرصدة الصناديق، بداية الفترة
١٨٩٨	(٧٢٧)	زيادة/(نقص) الإيرادات عن النفقات
(٢)	—	تسويات الفترات السابقة
٢٤	١	إلغاء التزامات الفترات السابقة
(١٥)	(١٠)	التحويلات إلى الصناديق المتجددة
(٢٤١)	١٩٨	التحويلات من/(إلى) احتياطي التشغيل
٣٦٩٨	٣١٦٠	أرصدة الصناديق، نهاية الفترة
٧٦٧	١٠٠٨	الاحتياطيات التشغيلية، بداية الفترة
٢٤١	(١٩٨)	التحويلات من/(إلى) الحساب الفائض
١٠٠٨	٨١٠	أرصدة الاحتياطيات التشغيلية، نهاية الفترة
٤٧٠٦	٣٩٧٠	مجموع الاحتياطيات وأرصدة الصناديق

الملاحظة ٦

الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى

شملت الإيرادات المتأتية من خدمات مؤداة خلال فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٢

ما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	
٤٦٦	٤٥٤	الصناديق المتجددة للتوعية عن طريق توفير المعلومات المتعلقة بالتجارة
٣٢	٣٦	الصناديق المتجددة لتعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة
٥٠٧	٥٥٤	الصناديق المتجددة لدعم المؤسسات
١٠٠٥	١٠٤٤	المجموع

الملاحظة ٧ النفقات الأخرى

شملت النفقات "الأخرى" أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني البرامج	تكاليف دعم الصناديق المتحددة والصناديق الأخرى	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق	٢٠١٢- ٢٠١٣	٢٠١٠- ٢٠١١
٤٢١	—	—	—	٤٢١	٣٤٨
١ ٢٠٧	—	٦٧٧	—	١ ٨٨٤	١ ٨٤٢
١٢٧	—	١٢٦	—	٢٥٣	١١٠
١ ٢٦٦	—	٨٩	—	١ ٣٥٥	١ ٣٣٩
—	—	١٣	—	١٣	١٤
—	٦ ١١٣	—	٧٠	(١٥)	٧ ٩١٩
٣ ٠٢١	٦ ١١٣	٩٠٥	٧٠	(١٥)	١١ ٥٧٢
المجموع				١٠ ٠٩٤	

الملاحظة ٨ صندوق النقدية المشترك معلومات أساسية

تقوم خزانة الأمم المتحدة باستثمار الأموال الفائضة مركزياً باسم الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك المركز. وتجمع الأموال الفائضة في صندوقين مشتركين للنقدية يُداران داخلياً، ويستثمران في قطاعات رئيسية من أسواق المال وأسواق الإيرادات الثابتة. ويترتب على جميع الأموال في صناديق مشتركة أثر إيجابي على أداء الاستثمارات والمخاطر بوجه عام، نتيجةً لوفورات الحجم، والقدرة على توزيع انكشافات منحنى العائدات على عدد من آجال الاستحقاق.

وتسترشد الأنشطة الاستثمارية لصناديق النقدية المشتركة بالمبادئ الواردة في المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمارات. وتقوم لجنة استثمارية دورياً بتقييم مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية وإصدار توصيات باستكمال تلك المبادئ، وكذلك باستعراض الأداء.

الأهداف المتعلقة بإدارة الاستثمارات

إضافة إلى ما ورد في المبادئ التوجيهية، تتمثل الأهداف الاستثمارية لصناديق النقدية المشتركة في ما يلي، مرتبة حسب الأولوية:

(أ) السلامة: كفالة حفظ رأس المال؛

(ب) السيولة: كفالة وجود سيولة كافية لتمكين الأمم المتحدة والكيانات المشاركة من تلبية جميع الاحتياجات التشغيلية بسرعة. ولا يُقتنى سوى الأصول التي تكون لها قيمة سوقية حاضرة ويمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية؛

(ج) العائد على الاستثمار: تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي مع الأخذ بعين الاعتبار العراقيل الناجمة عن مخاطر الاستثمار وخصائص التدفقات النقدية لصناديق النقدية المشتركة. وتحدد المعايير المرجعية ما إذا كان يجري تحقيق عائدات سوقية مرضية في صناديق النقدية المشتركة.

صناديق النقدية المشتركة

تدير خزانة الأمم المتحدة الاستثمارات الجارية في صندوقين مختلفين للنقدية المشتركة هما: صندوق النقدية المشترك الرئيسي وصندوق النقدية المشترك باليورو.

واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، جرى ضم صندوق النقدية المشترك في مقر الأمم المتحدة وصندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر لتكوين صندوق النقدية المشترك الرئيسي. ويتألف صندوق النقدية المشترك الرئيسي الآن من أرصدة الحسابات المصرفية التشغيلية والاستثمارات بدولارات الولايات المتحدة.

ويشمل صندوق النقدية المشترك باليورو الاستثمارات بعملة اليورو؛ كما أن معظم الجهات المشاركة فيه هي مكاتب موجودة خارج المقر قد تحقق فائضا باليورو من عملياتها.

ولا يشارك المركز إلا في صندوق النقدية المشترك الرئيسي، الذي يستثمر في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية. وقد تشمل هذه الأوراق المالية، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع المصرفية والأوراق التجارية والأوراق المالية التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية والأوراق المالية الصادرة عن وكالات حكومية والأوراق المالية الحكومية التي تبلغ آجال استحقاقها خمس سنوات أو أقل. ولا يستثمر صندوق النقدية المشترك في المشتقات المالية أو المنتجات المضمونة بأصول أو برهون عقارية أو المنتجات السهمية.

وتقيّد المعاملات الاستثمارية على أساس تاريخ المعاملة، بعدما جرى اعتماد تغيير لاستبدال تاريخ التسوية بتاريخ المعاملة. ولم تجر إعادة إدراج بيانات عام ٢٠١١ حيث اعتُبر أن الأثر المترتب على التغيير المعتمد ليس أثراً هاماً. وتقيّد إيرادات الاستثمار على أساس الاستحقاق؛ وتُعامل تكاليف المعاملات التي يمكن عزوها مباشرة إلى النشاط الاستثماري لصندوق النقدية المشترك باعتبارها مصروفات يتحملها صندوق النقدية المشترك، ويوزّع صافي الإيرادات توزيعاً تناسبياً على الصناديق المشاركة في صندوق النقدية المشترك؛ ولا تجري مقاصة رسوم الحسابات المصرفية التشغيلية وإنما توزّع على الصناديق المشاركة في صندوق النقدية المشترك. أما المكاسب/الخسائر السوقية غير المتحققة في الأوراق المالية والمكاسب/الخسائر الناشئة عن صرف العملات الأجنبية، فتوزّع تناسبياً على جميع الصناديق المشاركة على أساس أرصدها في نهاية العام.

وتُحسب المكاسب والخسائر الناشئة عن بيع الاستثمارات باعتبارها الفرق بين حصيلة المبيعات والقيمة الدفترية، وتبيّن في صافي الإيرادات الموزعة على الصناديق المشاركة في صندوق النقدية المشترك.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعيد تحديد قيمة الاستثمارات في صندوق النقدية المشترك بالقيمة العادلة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كانت الأرقام المقارنة هي القيمة الدفترية للاستثمارات. ولم تجر إعادة إدراج بيانات عام ٢٠١١ حيث اعتُبر أن الأثر المترتب على التغيير المعتمد في التقييم ليس أثراً هاماً.

المعلومات المالية المتعلقة بصندوق النقدية المشترك الرئيسي

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ مجموع الأصول المحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك الرئيسي ما قدره ٩ ٥٤٨,٧ ملايين دولار؛ ومن هذا المبلغ، كان يُستحق لحساب المركز ما قدره ٥٦,١ مليون دولار، على النحو المبين مقابل بند صندوق النقدية المشترك الرئيسي في البيان الثاني (بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق).

ويرد موجز للمعلومات المالية المتعلقة بصندوق النقدية المشترك الرئيسي في

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في الجدول الخامس-١.

الجدول الخامس - ١

موجز الأصول والخصوم في صندوق النقدية المشترك الرئيسي في ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق المشترك الرئيسي	
	الأصول
٥ ٦٨٧ ٩٠٧	الاستثمارات قصيرة الأجل ^(١)
٣ ٧٣٤ ٤٥٩	الاستثمارات طويلة الأجل ^(١)
٩ ٤٢٢ ٣٦٦	مجموع الاستثمارات
١١٣ ٢٠٠	النقدية
١٣ ٠٨٤	إيرادات الاستثمار المستحقة
٩ ٥٤٨ ٦٥٠	مجموع الأصول
	الخصوم
٥٦ ٠٦٩	المبالغ مستحقة الدفع إلى المركز
٩ ٤٩٢ ٥٨١	المبالغ مستحقة الدفع إلى الصناديق الأخرى المشاركة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي
٩ ٥٤٨ ٦٥٠	مجموع الخصوم
-	صافي الأصول

موجز صافي إيرادات صندوق النقدية المشترك الرئيسي لفترة السنتين المنتهية في

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق المشترك الرئيسي	
	الإيرادات
٩٦ ٥٩٢	إيرادات الاستثمار
٢٤ ٦٤٣	المكاسب المتحققة من بيع الأوراق المالية
٤ ٢٤١	التسويات المتعلقة بصرف العملات الأجنبية
٤ ٨١١	المكاسب (الخسائر) غير المتحققة
١٣٠ ٢٨٧	صافي الإيرادات المتأتية من الاستثمارات
(١ ٠٨٣)	الرسوم المصرفية
١٢٩ ٢٠٤	صافي الإيرادات المتأتية من العمليات

(أ) القيمة العادلة.

تكوين صندوق النقدية المشترك الرئيسي

يبين الجدول الخامس - ٢ تفصيلاً للاستثمارات التي يُحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك الرئيسي حسب نوع الصك:

الجدول الخامس - ٢

استثمارات صندوق النقدية المشترك الرئيسي حسب نوع الصك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السندات	القيمة الدفترية	القيمة العادلة ^(أ)
وكالات غير تابعة للولايات المتحد	٢ ٠٧٣ ١٢٢	٢ ٠٧٧ ٤٢١
الهيئات السيادية من غير هيئات الولايات المتحدة	٦٧٠ ٩٦٣	٦٧٤ ٧٧٣
الهيئات المتجاوزة لحدود الولاية الوطنية	٢٥٠ ٠٧٥	٢٥٠ ٢٤٦
وكالات تابعة للولايات المتحدة	٥٥٥ ٤٩٤	٥٥٦ ٤٩٢
سندات خزانة صادرة عن الولايات المتحدة	١ ٥٩٧ ١٦١	١ ٥٩٢ ٠٥٠
المجموع الفرعي	٥ ١٤٦ ٨١٥	٥ ١٥٠ ٩٨٢
الصكوك المخصصة	٢ ١٣٨ ٢٠٨	٢ ١٣٨ ٨٤٩
شهادات الإيداع	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٣
الودائع لأجل	١ ٨٨٢ ٥٣٢	١ ٨٨٢ ٥٣٢
مجموع الاستثمارات	٩ ٤١٧ ٥٥٥	٩ ٤٢٢ ٣٦٦

(أ) القيمة العادلة تحددها الجهة الوديعة المستقلة على أساس قيمة الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة.

إدارة المخاطر المالية

صندوق النقدية المشترك الرئيسي معرّض لمجموعة مختلفة من المخاطر المالية، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر العملات، ومخاطر السوق (التي تشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسعار الأخرى)، على النحو المبين أدناه.

مخاطر الائتمان

تتشرط المبادئ التوجيهية عدم الاستثمار في جهات إصدار تقل تصنيفاتها الائتمانية عن المواصفات المطلوبة، وتتشرط أيضا حدودا قصوى للتركيزات مع جهات إصدار معينة. وقد تم استيفاء هذه الشروط وقت إجراء الاستثمارات. والتصنيفات الائتمانية المستخدمة هي التصنيفات التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني؛ وتستخدم شركتا Standard & Poor's و Moody's لتقييم السندات والأوراق التجارية، في حين تُستخدم شركة Fitch Viability Rating لتقييم الودائع المصرفية لأجل. وترد في الجدول الخامس-٣ التصنيفات الائتمانية لجهات الإصدار التي كان صندوق النقدية المشترك الرئيسي يحوز أوراقها المالية.

الجدول الخامس - ٣

استثمارات صندوق النقدية المشترك الرئيسي حسب التصنيفات الائتمانية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التصنيفات	المجموع	الصندوق المشترك الرئيسي ^(أ)
السندات	٥ ١٥٠ ٩٨٢	٣٢.٣ في المائة AAA و ٦٣,١ في المائة AA+/AA؛ ٤,٦ في المائة لم يجر تقييمها؛ ٨١,١ في المائة Aa1/Aa3 Moody's: 81.9 في المائة
الصكوك المضمونة	٢ ١٣٨ ٨٤٩	٧١.٧ في المائة S&P: 71.7 في المائة A-1+ و ٢٤,١ في المائة لم يجر تقييمها؛ Moody's: 95.8 في المائة P-1؛ 4.2 في المائة Fitch: -aa
شهادات الإيداع	٢٥٠ ٠٠٣	40 في المائة S&P: 40 في المائة Moody's: 40 في المائة P-1؛ 60 في المائة Fitch: -a+/a
الودائع لأجل	١ ٨٨٢ ٥٣٢	58.6 في المائة Fitch: -aa و ٤١,٤ في المائة -a+/a
مجموع الاستثمارات		٩ ٤٢٢ ٣٦٦

(أ) يمثل القيمة العادلة للأوراق المالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

مخاطر السيولة

صندوق النقدية المشترك الرئيسي معرّض لمخاطر السيولة المرتبطة باحتياج المشاركين لسحب مبالغ خلال مهلة قصيرة. ويحتفظ الصندوق بقدر كاف من النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول للوفاء بالتزامات متى حان أجلها. ويتوافر الجزء الأكبر من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات للصندوق في غضون مهلة يوم واحد لدعم الاحتياجات التشغيلية. ومن ثم، يستطيع صندوق النقدية المشترك الرئيسي الاستجابة لاحتياجات السحب في حينها، وتعتبر مخاطر السيولة منخفضة.

مخاطر العملات

هي المخاطر الناجمة عن تقلب قيمة الاستثمارات المقومة بعملات غير دولار الولايات المتحدة نتيجة لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل دولار الولايات المتحدة. وصندوق النقدية المشترك الرئيسي غير معرض لمخاطر العملات لأن استثماراته تجري بدولارات الولايات المتحدة. لكنه عرضة لمخاطر العملات الناجمة عن الأرصدة المصرفية التشغيلية.

مخاطر أسعار الفائدة

هي المخاطر الناجمة عن تغير قيم الاستثمارات نتيجة لتغير أسعار الفائدة. وعلى وجه العموم، عندما يرتفع سعر الفائدة، تنخفض قيمة الورقة المالية ذات سعر الفائدة المحدد والعكس صحيح. وتقاس مخاطر أسعار الفائدة عموماً بمدة الورقة المالية ذات سعر الفائدة المحدد، مع التعبير عن هذه المدة بعدد من السنوات. وكلما طالت المدة زادت مخاطر أسعار الفائدة.

وصندوق النقدية المشترك الرئيسي معرض لمخاطر أسعار الفائدة نظراً إلى أن حيازاته تتضمن أوراقاً مالية تدرّ فوائد. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان صندوق النقدية المشترك الرئيسي يستثمر بالدرجة الأولى في أوراق مالية ذات آجال استحقاق أقصر، يقلّ حدها الأقصى عن ٤ سنوات. وكان متوسط المدة لصندوق النقدية المشترك الرئيسي ٠,٩٢ سنة، وهو ما يعتبر مؤشراً على انخفاض مخاطر أسعار الفائدة.

ويبين الجدول الخامس - ٤ كيف أن القيمة العادلة لصندوق النقدية المشترك الرئيسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تزيد أو تنقص إذا ما تحول منحنى العائد ككل استجابة لتغيرات أسعار الفائدة. ويبين الجدول تأثير التحول حتى ٢٠٠ نقطة أساس، صعوداً أو هبوطاً، في منحنى العائد (١٠٠ نقطة أساس تعادل ١ في المائة). ولكن بالنظر إلى البيئة الراهنة لسعر الفائدة، ينبغي اعتبار التحولات في نقاط الأساس عوامل توضيحية.

الجدول الخامس - ٤

حسابية صندوق النقدية المشترك الرئيسي تجاه أسعار الفائدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

التغير في القيمة العادلة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)	الصندوق المشترك الرئيسي
٢٠٠-	١٧٤
١٥٠-	١٣٠
١٠٠-	٨٧
٥٠-	٤٣
صفر	٠
٥٠	٤٣-
١٠٠	٨٧-
١٥٠	١٣٠-
٢٠٠	١٧٤-

مخاطر الأسعار الأخرى

صندوق النقدية المشترك الرئيسي غير معرض لمخاطر أسعار أخرى مهمة، نظرا إلى أنه لا يبيع على المكشوف، ولا يقترض أوراقا مالية، ولا يشتري أوراقا مالية برهن، وكلها أمور تحدث من الخسارة المحتملة لرأس المال.

الملاحظة ٩

استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد

تشمل استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد تغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات العودة إلى الوطن والحصول على بدل أيام الإجازات غير المستعملة. وعلى النحو المبين في الفقرة السادسة من الفرع المتعلق بالخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق، في الملاحظة ٢ أعلاه، تُحدّد الالتزامات الثلاثة كلها على أساس تقييم اكتواري اضطلعت به شركة اكتوارية مستقلة ومؤهلة.

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

عند انتهاء الخدمة، يجوز للموظفين ومُعاليهم اختيار المشاركة في خطة تأمين صحي محددة الاستحقاقات تابعة للأمم المتحدة، بشرط استيفائهم شروطا معينة للتأهل لذلك، منها إكمال عشر سنوات من المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي التابعة للأمم المتحدة فيما

يتعلق بالموظفين المتقدمين بعد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وخمس سنوات للمستقدمين قبل ذلك التاريخ. ويُشار إلى هذا الاستحقاق باسم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

وكانت الافتراضات الرئيسية التي استخدمتها الشركة الاكتوارية لتحديد التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ كما يلي:

(أ) سعر خصم مكافئ وحيد قدره ٢,٥٥ في المائة استناداً إلى مزيج مرجح من ثلاثة افتراضات لسعر الخصم: دولار الولايات المتحدة أو العملات الأخرى واليورو والفرنك السويسري. وفي السابق، جرى استخدام سعر خصم مكافئ وحيد قدره ٤,٥ في المائة لا يركز إلا على سندات الشركات العالية الجودة المقومة بدولارات الولايات المتحدة؛

(ب) معدل تصاعد سنوي ثابت لتكلفة الرعاية الصحية قدره ٥,٠ في المائة لخطط التأمين الطبي غير خطط الولايات المتحدة، ومعدلات تصاعد لتكلفة الرعاية الصحية بقدر ٧,٣ في المائة لجميع خطط التأمين الطبي الأخرى (باستثناء معدل ٦,٣ في المائة لخطّة الرعاية الطبية "Medicare" في الولايات المتحدة، ومعدل ٥,٠ في المائة لخطّة تأمين علاج الأسنان في الولايات المتحدة) لتتخفّف بعدها تدريجياً لتصل إلى ٤,٥ في المائة على مدى ١٠ سنوات؛

(ج) اتساق الافتراضات المتعلقة بالتقاعد والانسحاب من الخطّة ومعدلات الوفاة مع الافتراضات التي يستخدمها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في إجراء تقييمه الاكتواري لاستحقاقات التقاعد.

ويتمثل عامل آخر من عوامل تقييم استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في أخذ مساهمات جميع الأطراف المشاركة في خطط التأمين الصحي في الاعتبار عند تحديد الالتزامات المتبقية على المركز. وبذلك تُخصم مساهمات المتقاعدين من إجمالي الالتزامات، ويُخصم أيضاً جزء من مساهمات الموظفين العاملين من أجل التوصل إلى الالتزامات المتبقية على المركز وفقاً لنسب تقاسم التكاليف التي تأذن بها الجمعية العامة. وتقضي هذه النسب ألا يتعدى نصيب المركز نصف تكاليف الخطط الصحية المطبقة خارج الولايات المتحدة وثلاثي الخطط المطبقة في الولايات المتحدة وثلاثة أرباع خطط التأمين الطبي.

واستناداً إلى ما ورد في الفقرتين الثانية والثالثة من هذا الفرع، قدّرت القيمة الحالية للالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بعد خصم المساهمات التي يقدمها المشتركون في الخطّة، بمبلغ ٩٢٢ ٠٠٠ ٥٥ دولار.

وبالإضافة إلى الافتراضات الواردة في الفقرة الثانية من هذا الفرع، يُقدَّر أن تزيد القيمة الحالية للالتزامات بنسبة ٢٤ في المائة وأن تنخفض بنسبة ١٨ في المائة إذا ازدادت اتجاهات التكاليف الطبية أو انخفضت بنسبة ١ في المائة، على التوالي، وظلت كل الافتراضات الأخرى ثابتة. ويُقدَّر كذلك أن تزيد الالتزامات المستحقة بنسبة ٢٥ في المائة وأن تنخفض بنسبة ١٩ في المائة إذا انخفض سعر الخصم أو ازداد بنسبة ١ في المائة، على التوالي، وظلت كل الافتراضات الأخرى ثابتة.

استحقاقات الإعادة إلى الوطن

عند نهاية الخدمة، يكون من حق الموظفين الذين يستوفون شروط أهلية معينة، بما في ذلك الإقامة خارج البلد الذي يحملون جنسيته وقت انتهاء الخدمة، أن يحصلوا على منحة العودة إلى الوطن التي تُعطى على أساس طول مدة الخدمة، ومصاريف السفر ونقل الأمتعة الشخصية. ويشار إلى هذه الاستحقاقات مجتمعةً باستحقاقات الإعادة إلى الوطن؛

وعلى النحو المشار إليه في الفقرة السادسة من الفرع المتعلق بالخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق، في الملاحظة ٢ أعلاه، تم التعاقد مع شركة اكتوارية لإجراء تقييم اكتواري لاستحقاقات الإعادة إلى الوطن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكانت الافتراضات الرئيسية التي استخدمتها الشركة الاكتوارية هي سعر خصم مكافئ وحيد قدره ٤,٢٧ في المائة، وزيادات سنوية في المرتبات تتسق مع تلك التي يستخدمها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في إجراء تقييمه الاكتواري لاستحقاقات التقاعد، وزيادات في تكاليف السفر والشحن قدرها ٢,٥ في المائة في السنة؛

واستناداً إلى هذه الافتراضات، قُدرت القيمة الحالية للالتزامات المستحقة المتعلقة باستحقاقات الإعادة إلى الوطن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٣٥٨ ٠٠٠ دولار.

أيام الإجازات غير المستعملة

يجوز للموظفين أن يراكموا، بحلول انتهاء الخدمة، عدداً من أيام الإجازات غير المستعملة إلى حد أقصاه ٦٠ يوم عمل للموظفين بعقود محددة المدة أو للمعينين تعييناً مستمراً؛

وعلى النحو المشار إليه في الفقرة السادسة من الفرع المتعلق بالخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق، في الملاحظة ٢ أعلاه، تم التعاقد مع شركة اكتوارية لإجراء تقييم اكتواري للخصوم المرتبطة بأيام الإجازات غير المستعملة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتتمثل الافتراضات الرئيسية التي استخدمتها الشركة الاكتوارية في سعر خصم مكافئ وحيد قدره ٤,٤٩ في المائة، ومعدل زيادة سنوي في أرصدة الإجازات السنوية

المتراكمة قدره ١٠,٩ أيام عن كل سنة من السنوات الثلاث الأولى، ويوم واحد سنوياً من السنة الرابعة إلى السنة الثامنة، و ٠,٥ يوم سنوياً بعد ذلك إلى أن يصل عدد الأيام المستحقة إلى ٦٠ يوماً كحد أقصى. ويُفترض أن تزداد المرتبات سنوياً بمعدلات تتسق مع تلك التي يستخدمها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في إجراء تقييمه الاكتواري لاستحقاقات التقاعد.

وعلى أساس هذه الافتراضات، قُدرت القيمة الحالية للالتزامات المستحقة عن أيام الإجازات غير المستعملة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ١ ٨٦٦ ٠٠٠ دولار.

١٠ الملاحظة

المساهمات العينية

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، قُدرت قيمة المساهمات العينية المتلقاة بما قدره ١ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار استناداً إلى أفضل المعلومات المتاحة من قبيل قائمة الأسعار العالمية وأسعار السوق الحالية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتمثل المساهمات العينية أساساً في توفير مرافق خدمة المؤتمرات التي تقدمها الحكومات والنظراء الآخرون لتنظيم المناسبات وحلقات العمل المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المركز إعانة إيجار قدرها ٦ ٤٨١ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تمثل الفرق بين القيمة السوقية والمبلغ الفعلي المدفوع لاستئجار مبنى يشغله المركز.

١١ الملاحظة

الممتلكات غير المستهلكة

وفقاً للسياسات المحاسبية التي يتبعها المركز، تُحْمَل الممتلكات غير المستهلكة على المخصصات الجارية في سنة شرائها. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، كانت حركة الممتلكات غير المستهلكة، مقيّمة بقيمتها الأصلية، كما يلي:

٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	
٤ ٩٤٧	٣ ٧٠٢	الرصيد في ١ كانون الثاني/يناير
٥٤٩	١ ١٠٥	المقتنيات
(٣)	(٥)	مخصوصاً منه: عمليات الشطب - الحوادث والسرقات والأضرار
(١ ٧٩١)	(١ ٣٨٩)	مخصوصاً منه: عمليات التصرف في الممتلكات
٣ ٧٠٢	٣ ٤١٣	الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

